وسّعت فرنسا أمس الخميس من نطاق المواجهة مع تركيا، لتتخطى الملف الليبي وتشمل اليونان وقبرص، ملوّحة بفرض عقوبات عليها، فيما ردّت أنقرة مؤكدة أن لغة التهديد بالعقوبات لن يكون له أي أثر على سيادة تركيا أو عزمها على تحقيق مصالحها

فرنسا تصعّد ضد تركيا

أنقرة ترفض تهديدات باريس... والجزائر تحذر من اقتراب النيران الليبية من حدودها

مقاتلون تابعون لحكومة الوفاق يستعدون للتوجه الى سرت أخيرا (الأناضول)

للحديث تتمة...

تماسك أوروبي وتفكك عربي

ناصر السهلي

قدم الاتحاد الأوروبي، في قمته الأخيرة، نموذجاً يستحق التوقف عنده. فرغم اختلافات/خلافات الثقافة واللغة والأيديولوجيا الحاكمة، يميناً ويساراً، في الملكيات الدستورية والجمهوريات، توصل ساسته إلى تسويات مصالح، تمسّ حاضر ومستقبل شعوبهم، بأموال طائلة، لم تستثن منها قضايا مناخية لمصلحة أحفاد أحفادهم. بين «اتحادهم» وتفكك وشلل العمل العربي المشترك، بتركيباته الجامعة والإقليمية، من المحيط إلى الخليج، يقف الإنسان العربي حائراً أمام اتحاد قارة، عاشت فظائع حروب حتى العام 1945، وانشطار وتشظي «أمة عربية واحدة».

يبدو الفساد، منذ الاستقلال، أحد أهم تشخيصات المأساة العربية. والفساد هنا ليس في صورته النمطية عن الغرب كـ«جنس» و«حشيش» و«انحلال أخلاقي». بل فساد النظم الحاكمة. ففي أوروبا لم يخشوا القول: «سننزل بكم عقوبات، إن لم تحترموا المواثيق ودولة القانون، ونظام فصل السلطات». في حالتي المجر وبولندا. لن تحشد بودابست ووارسو جيشيهما ضد البقية بحجة «السيادة الوطنية».

فالأصل معاهدات ومواثيق تبنتها منظومة «الاتحاد الأوروبي»، الذي تأسس بعد «الجامعة العربية».

والأخيرة تشاهد مذابح محتل أجنبي و«بلدي»، يحيل مدن وأجساد أطفال العرب إلى هياكل، وتحت خيمتها «القومية» يُحمى الاستبداد.

من حق الإنسان العربي المقارنة بين أوروبا، أو المنظومة الأفريقية، وهزال حالنا العربي، الشبيه بأجساد أطفال اليمن وسورية، وصهيبة العقل، ووصول لبنان والعراق إلى حواف الانهيار، ومصر إلى عبثية الهامش التاريخي، و«تبديد ثروات وجهود استعادة خطاب «داحس والغبراء» في لغة «الإخوة»، واختزال البلاد والعباد في «الزعيم»، وبثقافة تستنبط «أفكار الحكم وعلومه» من قبور الراحلين، الموروثين للاستبداد والفساد.

ثمة فارق واضح بين مُدخلات ومخرجات «النظام» و«اللانظام». ببساطة، وحده «النظام»، المُستند إلى مدخلات صحيحة، وعقد اجتماعي، ومحاسبة وشفافية، وتدافع وتعددية الأفكار، يمكن أن يفرمل كارثتنا العربية وهجرة العقل العربي، واغترابه في وطنه. وعكسه، «اللانظام»، بتحويل الأوطان إلى مزارع استبداد بتكاثر أجهزة القمع وتكميم الأفواه، سيعمق الكوارث، وإن جُمّلت بتطبيل إعلامي مخز.

إسطنبول، الجزائر ـ **العربي الجديد**

رفع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون من مستوى التوتر مع تركيا، داعياً إلى فرض عقوبات عليها، فيما لم يتأخر الرد من قبل المسؤولين الأتراك، والتأكيد على عدم الاكتراث بلغة التهديد أو تأثيرها على سعي تركيا لتحقيق مصالحها.

وفتح ماكرون، خلال لقاء مع نظيره القبرصي نيكوس أناستاسيادس في باريس أمس الخميس، النار على تركيا، مؤكداً أن بلاده لن تترك أمن البحر الأبيض المتوسط في يد أطراف أخرى. وقال «من غير المقبول أن تتعرض المنطقة البحرية لدول عضو في اتحادنا، للانتهاك أو التهديد. والذين يسهمون في ذلك يجب أن يعاقبوا». وقضايا الطاقة والأمن في المنطقة هي موضوع «صراع على النفوذ، وخصوصاً لتركيا وروسيا»، وهو ما لا يبذل الاتحاد الأوروبي جهوداً كافية بشأنه، وفق ماكرون. وفي ما يتعلق بليبيا تحديداً، الذي يعد أحد أبرز عناوين الخلاف مع تركيا، قال ماكرون إنه لا يمكن السماح لقوى أجنبية «مهما كانت» بانتهاك حظر دولي على إرسال الأسلحة إليها. وأعلن أن الحظر على الأسلحة ضروري «للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، وإطلاق دينامية حقيقية نحو حل سياسي للنزاع في ليبيا». وأضاف «بشكل أوسع، يجب أن تفكر أوروبا جيداً في المواضيع الأمنية في البحر المتوسط». وسارع المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن للرد على ماكرون. وقال، في مؤتمر لمؤسسة بحثية في بروكسل أمس الخميس، إن «استخدام لغة التهديد بالعقوبات لن يحقق شيئاً هنا، ولن يكون له أي أثر على سيادة تركيا أو عزمها على تحقيق مصالحها الوطنية».

وبعد ساعات من إعلان أنقرة وموسكو اتفاقهما على مواصلة السعي لوقف إطلاق النار في ليبيا، ربطت تركيا التوصل إلى هذا الأمر بخروج الميليشيات التابعة إلى اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر من مدن ومواقع مهمة. وقال قالن، لوكالة «رويترز»: «توصلنا لاتفاق مع روسيا على العمل في سبيل وقف لإطلاق النار في ليبيا يكون مستداماً ويُعتد به». وأضاف أن أي اتفاق يجب أن يستند إلى عودة لما وصفها بأنها خطوط الجبهة في ليبيا عام 2015، ما يستدعي انسحاب ميليشيات حفتر من سرت والجفرة. واعتبر أن أي انتشار مصري في ليبيا سيعرقل جهود وقف القتال وسيتطوي على مجازفة بالنسبة للقاهرة. وقال «أرى أنها ستكون مغامرة عسكرية خطيرة بالنسبة لمصر». وفي حين اعتبر قالن أن حفتر لا يعد شريكاً يمكن الاعتماد عليه، فإنه فتح الباب أمام إمكانية محاورة شخصيات أخرى في الشرق الليبي. وقال «لا نعتبره (حفتر) طرفاً يحظى بالشرعية على أية حال»، مضيفاً «لكن هناك برلماناً آخر في طبرق. وهناك لاعبون آخرون في بنغازي. سيتعين إجراء المفاوضات بينهم».

من جهته، حرص الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على توجيه رسائل عن قوة الجيش التركي. واعتبر أردوغان، في رسالة دوّنها في دفتر الزائرين، خلال زيارته برفقة أعضاء مجلس الشورى العسكري الأعلى، ضريح مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك في أنقرة أمس الخميس، أن «النجاحات التي حققتها تركيا في سورية وليبيا وشرق المتوسط وفي ما يتعلق بليبيا تحديداً، الذي يعد أحد أبرز عناوين الخلاف مع تركيا، قال ماكرون إنه لا يمكن السماح لقوى أجنبية «مهما كانت» بانتهاك حظر دولي على إرسال الأسلحة إليها. وأعلن أن الحظر على الأسلحة ضروري «للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، وإطلاق دينامية حقيقية نحو حل سياسي للنزاع في ليبيا». وأضاف «بشكل أوسع، يجب أن تفكر أوروبا جيداً في المواضيع الأمنية في البحر المتوسط». وسارع المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن للرد على ماكرون. وقال، في مؤتمر لمؤسسة بحثية في بروكسل أمس الخميس، إن «استخدام لغة التهديد بالعقوبات لن يحقق شيئاً هنا، ولن يكون له أي أثر على سيادة تركيا أو عزمها على تحقيق مصالحها الوطنية».

وبعد ساعات من إعلان أنقرة وموسكو اتفاقهما على مواصلة السعي لوقف إطلاق النار في ليبيا، ربطت تركيا التوصل إلى هذا الأمر بخروج الميليشيات التابعة إلى اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر من مدن ومواقع مهمة. وقال قالن، لوكالة «رويترز»: «توصلنا لاتفاق مع روسيا على العمل في سبيل وقف لإطلاق النار في ليبيا يكون مستداماً ويُعتد به». وأضاف أن أي اتفاق يجب أن يستند إلى عودة لما وصفها بأنها خطوط الجبهة في ليبيا عام 2015، ما يستدعي انسحاب ميليشيات حفتر من سرت والجفرة. واعتبر أن أي انتشار مصري في ليبيا سيعرقل جهود وقف القتال وسيتطوي على مجازفة بالنسبة للقاهرة. وقال «أرى أنها ستكون مغامرة عسكرية خطيرة بالنسبة لمصر». وفي حين اعتبر قالن أن حفتر لا يعد شريكاً يمكن الاعتماد عليه، فإنه فتح الباب أمام إمكانية محاورة شخصيات أخرى في الشرق الليبي. وقال «لا نعتبره (حفتر) طرفاً يحظى بالشرعية على أية حال»، مضيفاً «لكن هناك برلماناً آخر في طبرق. وهناك لاعبون آخرون في بنغازي. سيتعين إجراء المفاوضات بينهم».

من جهته، حرص الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على توجيه رسائل عن قوة الجيش التركي. واعتبر أردوغان، في رسالة دوّنها في دفتر الزائرين، خلال زيارته برفقة أعضاء مجلس الشورى العسكري الأعلى، ضريح مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك في أنقرة أمس الخميس، أن «النجاحات التي حققتها تركيا في سورية وليبيا وشرق المتوسط ومكافحة الإرهاب أظهرت قوتها ومهارات جيشها». وأضاف في رسالته «القائد أتاتورك، نحن أعضاء مجلس الشورى العسكري الأعلى، وبمناسبة اجتماع العام 2020 نقف في حضرتكم، ونحن مستمرون في العمل للوصول إلى أهداف 2023 لتركيا التي أسستموها وأوكلتموها لنا». وتابع «الإنجازات التاريخية التي حققناها في سورية وليبيا وشرق المتوسط ومكافحة الإرهاب، تظهر قوة بلادنا ومهارات جيشنا. القوات المسلحة التركية مستمرة في ضمان أمن البلاد، بفضل انضباطها العالي وقوة ردعها وقدراتها».

وتعليقاً على اجتماع مجلس الأمن القومي التركي أول من أمس، أكد رئيس دائرة الاتصال في الرئاسة التركية فخر الدين ألطون، في تغريدة، أن «تركيا تمتلك القدرة على سحق الجبهة غير الشرعية في ليبيا، كما سحقت التنظيمات الإرهابية بي كا كا (حزب العمال الكردستاني)، وداعش، و(الداعية التركي فتح الله) غولن». في هذه الأثناء، توالت خلال اليومين الماضيين تصريحات المسؤولين الجزائريين في ما يخص ليبيا. وأكد وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم، في مقابلة مع قناة «روسيا اليوم» بثت ليل الأربعاء الخميس، أن بلاده لن تبقى مكتوفة الأيدي حيال تطورات الأزمة الليبية في حال وصلت النيران إلى حدودها، في تلميح واضح بإمكانية اتخاذ الجزائر إجراءات ذات طابع عسكري ومواقف أكثر تشدداً إزاء أي من أطراف الأزمة في حال تطورت الأوضاع إلى ما يمس أمنها القومي. وقال إن «النيران أصبحت أقرب إلينا، وصوتنا سيكون أعلى بما يخص أمننا». واتهم أطرافاً، لم يسمها، بعدم احترام مخرجات مؤتمر برلين الذي عقد في يناير/كانون الثاني الماضي بشأن حظر توريد السلاح إلى ليبيا. وأعلن بوقادوم أن الجزائر «لن تسمح بحصول أي مكروه بمس ليبيا»، موضحاً أن «الوضع في ليبيا مسألة أمن قومي بالنسبة للجزائر». وأكد ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار ووقف تدفق الأسلحة والتدخلات الخارجية، والحفاظ على وحدة ليبيا ورفض الحل العسكري، مشيراً إلى أن الجزائر لا تسعى للتنافس مع المبادرات السياسية التي تطرح لحل الأزمة الليبية، لكنه أشار إلى أن هناك تقارباً أكبر في رؤية الحل بين الجزائر وتونس، مشيراً إلى أن الجزائر مستعدة للتشاور مع جميع الأطراف الليبية.

وكان موقع روسي مهتم بشؤون الأمن والدفاع قد نشر قبل أيام معلومات عن نقل الجزائر لمضادات دفاعية، ونشرها على الحدود مع ليبيا، تتعلق بمنظومة صواريخ «إسكندر» التي يبلغ مداها 280 كيلومتراً.

في موازاة ذلك، نفت قيادة الجيش الجزائري تصريحات نسبت إلى رئيس الأركان الفريق سعيد شنقريحة حول تطورات الوضع في ليبيا. وكذبت وزارة الدفاع الوطني، في بيان أمس الخميس، ما تناقلته بعض الصحافات والصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي من أخبار لا أساس لها من الصحة، تنسب تصريحات مزعومة إلى رئيس أركان الجيش عن أنه أعلن وقوف الجزائر مع مصر في حال دخلت في حرب مع تركيا في ليبيا. وذكرت قيادة الجيش «بوقوف الجزائر على مسافة واحدة من جميع أطراف الصراع الليبي والدعوة إلى حوار ليبي – ليبي بناء، يفضي إلى حل سياسي دائم يضمن الاستقرار والازدهار للشعب الليبي».

بحث لخروقات القرارات الأممية

وافق مجلس الأمن الدولي، ليل الأربعاء الخميس، على طلب ليبيا عقد جلسة للجنة العقوبات نهاية يوليو/تموز الحالي بشأن العدوان على العاصمة طرابلس. وكتب المندوب الليبي لدى الأمم المتحدة طاهر السني، على موقع «تويتر»، أن «مجلس الأمن برئاسة ألمانيا ودعم عدة دول، يستجيب لطلب ليبيا عقد جلسة استماع خاصة للجنة العقوبات وفريق الخبراء». وأضاف «من المقرر عقد هذه الجلسة نهاية الشهر (الحالي) بحضور الدول التي ورد اسمها في التقارير الأممية، والمتورطة في انتهاك حظر السلاح، ومحاولات تهريب النفط وغيرها من الخروقات لقرارات مجلس الأمن».

تدمير 4 أطنان من الألغام

تنظيف مناطق جنوبي طرابلس لإعادة المدنيين

دمرت فرق إزالة الألغام التابعة لقوات حكومة الوفاق الوطني أطناناً من المتفجرات التي كانت زرعتها الميليشيات التابعة للواء المتقاعد خليفة حفتر، في جنوب العاصمة طرابلس، ولا سيما بين منازل المدنيين.

وقامت الفرق التابعة لمديرية الهندسة العسكرية بتفجير 4 أطنان من الألغام التي كانت مزروعة بين المناطق السكنية وداخلها، في منطقة الحيرة على بعد 75 كيلومتراً جنوب العاصمة طرابلس. وقال المسؤول في مديرية الهندسة العسكرية اللواء مفتاح الهراري إن الألغام التي جرى تدميرها، تم جمعها من المناطق السكنية مثل الحيرة وصلاح الدين وعين زارة والمشروع ووادي ربيع. وأضاف الهراري لوكالة أنباء «الأناضول» أمس الخميس، أن فرق الهندسة العسكرية تواصل تنظيف المنطقة من الألغام التي زرعتها مليشيات حفتر في المناطق المدنية، من أجل ضمان عودة آمنة للمدنيين.

> سيتم تدمير 15 طناً من المتفجرات في الأيام المقبلة

ودعا الهراري السكان المحليين لعدم العودة إلى منازلهم حتى تصبح آمنة وخالية تماماً من الألغام والعبوات الناسفة. وقال: «لقد أصيب بعض المدنيين الذين تجاهلوا التحذيرات وعادوا إلى منازلهم من دون علم السلطات، بجروح مختلفة، لذلك هناك خطر كبير على المدنيين. معظم الألغام والمتفجرات موجودة في المناطق السكنية وداخل منازل المدنيين، لذلك نوصيهم بعدم العودة قبل تأمين مناطقهم من قبل الفرق المختصة». وذكر الهراري أن مجموع الذخائر والمتفجرات التي سيتم تدميرها في الأيام المقبلة سيصل إلى 15 طناً.

وأشار الهراري إلى أن الفرق المختصة ستقوم بتدمير الذخائر والمتفجرات المتحدة من المخاطر الناجمة عن الألغام والمتفجرات التي زرعتها مليشيات حفتر جنوبي طرابلس، وقالت إن «52 شخصاً لقوا مصرعهم وأصيب 96 آخرون بسبب مخاطر المتفجرات». وقال ستيفان دوغاريك، المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس: «بينما توقفت الأعمال العدائية النشطة، لا يزال الوضع في جنوب طرابلس محفوفاً بالمخاطر بسبب الألغام المتفجرة التي خلفتها القوات المنسحبة»، في إشارة لمليشيات حفتر.

وشنت مليشيات حفتر، بدعم من دول عربية وأوروبية، هجوماً على العاصمة طرابلس انطلاقاً من 4 إبريل/ نيسان 2019، قبل أن تحقق قوات حكومة الوفاق الوطني انتصارات عليها، أبرزها تحرير كامل الحدود الإدارية للعاصمة، ومدينتي ترهونة وبني وليد، وكامل مدن الساحل الغربي، وقاعدة الوطية الجوية، وبلدات بالجبل الغربي.

(الأناضول)

مخاوف جزائرية من توجه القاهرة لتسليح القبائل

تنظر الجزائر بقلق بالغ لمسعى مصر لتسليح القبائل الليبية، وقد عبّر الرئيس عبد المجيد تبون صراحة أخيراً عن رفض بلاده لهذه الخطوة

الجزائر ـ **عنمان لحياني**

يتصاعد القلق في الجزائر من الخطوة التي تسعى مصر للذهاب إليها، والمتمثلة بتسليح القبائل الليبية والزجّ بها في قلب الأزمة. ففيما تسعى الجزائر لأن يكون للقبائل دور في إنتاج وصياغة الحلّ عبر إشراكها في المساعي المؤدية لذلك واستغلال دورها المجتمعي في الضغط على كافة الأطراف الرئيسة في الأزمة، لإسكات صوت المدافع والجلوس إلى طاولة المفاوضات، تدفع القاهرة بالقبائل للتحول إلى عامل تعقيد وإضفاء مزيد من العسكرة على الأزمة، من دون تقدير المخاطر المستقبلية على ليبيا ودول الجوار جراء سيناريو كهذا، لا سيما في ظلّ عوامل الترابط بين القبائل الممتدة داخل عدد من الدول بما فيها الجزائر.

وبات الموقف الجزائري بشأن ليبيا على نقيض تام من الموقف المصري، ولم يتوان الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في آخر حوار تلفزيوني له، عن توجيه إدانة شديدة للخطوة المصرية باتجاه تسليح القبائل في ليبيا ودفعها للصراع العسكري، معتبراً أنّ مثل هذه المبادرات الفردية «ستحول ليبيا إلى صومال جديد». وقال تبون: «شاهدنا أخيراً محاولة إقحام القبائل الليبية في الصراع، وهذا أمر خطير»، مضيفاً أنّ «تسليح القبائل لن يجعل منا سورية جديدة، ولكنه سيحولها إلى صومال جديد».

وبدا الرئيس الجزائري معبراً عن موقف إجماع يسود في الجزائر برفض القرارات الأحادية الجانب من قبل مصر في سياق الأزمة الليبية، على غرار خطوة تسليح القبائل. وقال: «لن ندعم أي قرار فردي، لا يمكن أن تتخذ دولة مبادرة منفردة ثمّ تطلب دعماً من الجزائر، هذا غير ممكن». ويؤشر هذا الموقف إلى رفض الرئاسة الجزائرية استقبال رئيس مجلس نواب طبرق عقيلة صالح، الذي كان ينوي طلب دعم الجزائر لهذه الخطوة خلال زيارته التي كانت مقررة يومي السبت والأحد الماضيين قبل تأجيلها بشكل مفاجئ. ولا يحتمل الموقف الجزائري الصريح إزاء الخطوة المصرية أي تفسيرات، إذ باتت الجزائر على دراية تامة بأنّ سياسات ومواقف القاهرة أصبحت عامل تأزيم وعسكرة للصراع، وليست عنصراً للحل وتفكيك خيوط الأزمة.

في السياق، قال الأستاذ والباحث في العلوم السياسية مولود ولد الصديق، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنّ «تصريحات تبون فيها إدانةٌ مباشرة للطرف المصري الذي باتت خطواته التصعيدية تمثل عنصر تأزيم، وهي تعبير صريح عن عدم رضا عن الأدوار غير السلمية العابثة بأي حل جاد لجمع الفرقاء في ليبيا». ولفت إلى اللقاء الذي تم أخيراً بين عدد من شيوخ القبائل والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، معتبراً أنّ ذلك «يعني محاولة صريحة للزج بالعنصر القبلي في الصراع الليبي، وهو ما قد يطيل عمر الأزمة».

وحتى الآن، لا تبدو الجزائر متضررة بشكل مباشر من انخراط القبائل في مسعى التسليح، لكون القبائل الليبية التي تتمركز على الحدود مع الجزائر في غات وغدامس تعيش في مناطق غير متوترة من جهة، ولكون الجزائر نفسها استغلت عامل العلاقات الاجتماعية للقبائل الليبية والجزائرية لخلق حالة تعايش سلمي وتعاون اجتماعي وإسناد أمني، لضمان استقرار المنطقة. لكن بالقياس الجغرافي، تبدو المسافة من سرت، وسط ليبيا، إلى الحدود المصرية هي نفسها إلى الحدود الجزائرية، وهذا يعني أنّ المخاوف الجزائرية من التداعيات الأمنية للزجّ بالقبائل في مواجهة ليبية - ليبية مشروعة، ناهيك عن أنّ مدّ القبائل بالسلاح قد يفتح سوقاً للأسلحة في منطقة الساحل لصالح الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، إذ لا يوجد أي ضامن لعدم انتقال الأسلحة من القبائل إلى هذه الجماعات.

واعتبر ولد الصديق أنّ «القناعات الجزائرية بشأن خطورة الخطوة المصرية مرتبطة بتجارب وأحداث أمنية سابقة، يُعتقد أنّ العلاقات القبلية الممتدة إلى خارج الحدود لعبت دوراً في صنعها وخلق تهديدات جدية تمسّ الأمن القومي». وأضاف أنّ «ما تمت الدعوة إليه من قبل مصر هو في نظر صانع القرار الجزائري لن يؤثر على الجزائر وحسب، بل على كامل المنطقة بما فيها مصر. وثمة انزعاج عال المستوى من هذا التصعيد المصري الذي يستند إلى دعم دول خليجية لا تتحلى برؤية تحافظ على الاستقرار ووحدة ليبيا، وإنما على تصفية حسابات إقليمية، ولا سيما مع تركيا الداعمة للحكومة الشرعية في طرابلس». ويجد مراقبون لتطورات الأزمة الليبية والمواقف الإقليمية، بدورهم، في القرار المصري بتسليح القبائل، استدعاءً لتجربة أفغانستان التي ما زالت تطحنها الحروب بسبب الاعتماد على العامل القبلي، وخلق ما يصفه أستاذ العلوم السياسية في جامعة ورقلة، جنوبي الجزائر، مبروك كاهي، بـ«أمراء حرب» لوضعهم في مقدمة المواجهة، واستخدام «مشروعية الأرض» كغطاء سياسي. إذ تسعى مصر في مقابل الوجود التركي في ليبيا الذي يستند إلى اتفاق مع حكومة الوفاق المعترف بها دولياً، إلى التدخل في ليبيا بالاستناد إلى طلب قبلي على قاعدة «أهل الأرض»، وفق كاهي.

ورأى كاهي أن «مصر ذهبت باتجاه هذا الخيار لأن كل المؤشرات تدلّ على أنّ حكومة الوفاق ستقتحم سرت والجفرة بدعم لوجيستي تركي، وسقوط سرت والجفرة بيد الوفاق معناه نهاية دور مصر التي تريد بالتالي خلط الأمور». وأضاف أنّ «مصر محرجة من تركيا وتخشى المواجهة المباشرة معها، لذلك عمدت إلى الخطة الثانية المتمثلة بتسليح القبائل، وهذه الخطوة مقلقة جداً بالنسبة للجزائر التي ترى فيها لعباً بالنار وبأمن المنطقة ككل». لكن كاهي أشار أيضاً إلى عامل بالغ الأهمية يفسّر الحرص المصري على السيطرة على المشهد الليبي، موضحاً أنّ «هناك مخاوف مصرية غير معلنة، من أن تصبح ليبيا ملاذاً آمناً للمعارضة المصرية خصوصاً الإخوان المسلمين». من جانبه، لفت أستاذ العلوم السياسية قاسم حجاج، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى البعد الاجتماعي في مسألة تسليح القبائل، مشيراً إلى أنّ «امتداد القبائل الليبية عبر الحدود إلى الدول المجاورة، خصوصاً مع مصر والسودان وتشاد والنيجر والجزائر وتونس، وإن كانت بدرجات متفاوتة، والتداخل بين النسيج الاجتماعي للقبائل الليبية والجزائرية، يهدد الأمن القومي للجزائر مباشرة، وهو ما يشير إلى المخاوف من أن تساهم الحمية القبلية في الإخلال بمقتضيات الأمن على الحدود الجزائرية».

> بات موقف الجزائر بشأن ليبيا على نقيض تام من مصر

> القبائل الليبية لديها امتدادات في الدول المجاورة

تونس: تبادل اتهامات بين الفخفاخ و«النهضة»

الفخفاخ: هناك من يتآمر على تونس من الداخل والخارج (فتحي بلعيد/فرانس برس)

تونس ـ **العربي الجديد**

انتهت أمس الخميس آجال ترشيح الأحزاب التونسية للشخصيات التي ستتأس الحكومة الجديدة، وتنتهي الانظار حالياً إلى قصر قرطاج، في انتظار أن يعلن الرئيس قيس سعيد عن الشخصية التي يراها «الأقدر» لتشكيل الحكومة الجديدة، وأمامه يومان لحسم خياره. وتأكيداً لما نشرته «العربي الجديد» الأربعاء، أكد رئيس كتلة «قلب تونس»، أسامة الخليفي، في تصريح لإذاعة موزاييك، أنّ الحزب قرر ترشيح فاضل عبد الكافي لرئاسة الحكومة المقبلة بسبب حنكته في الشأن الاقتصادي، على حد قوله.

من جانبه، أعلن «ائتلاف الكرامة»، أمس، عدم المشاركة في مشاورات تسمية رئيس الحكومة الجديد. وقال في بيان إن «ائتلاف الكرامة يرفض صيغة الاستشارات الورقية التي يصرّ رئيس الجمهورية قيس سعيد على فرضها على الكتل البرلمانية». وتابع أن هذا القرار يأتي «أمام إصرار رئيس الجمهورية على فرض تصوّره الغريب للمشاورات الدستورية واختزالها في مجرد مراسلة ورقية تودعها الكتل البرلمانية في مكتب الرئاسة، ما يعكس نزعة استعلاء وإهانة للسلطة التشريعية وممثلي الشعب المنتخبين». وأوضح البيان أن «هذا التوجه ثبت خطاه من خلال سوء الاختيار الذي وقع على الفخفاخ، والذي لم يكن يملك شرعية شعبية أو سنداً برلمانياً». ووصف ائتلاف الكرامة إصرار الرئاسة التونسية على ذلك بـ«اجتراء التجربة الفاشلة بدلاً من الاعتذار عنها». وفي الجهة المقابلة، أكد الأمين العام لـ«حركة الشعب»، زهير المغزاوي، أمس، أن الحركة ضد تقديم الأحزاب لأسماء مرشحة لرئاسة الحكومة المقبلة من داخلها، قائلاً: «نريده رئيساً مستقلاً عن الأحزاب لكن مسيّسا». وأكد المغزاوي في حوار لإذاعة موزاييك، أن «حركة الشعب» تريد تشكيل حكومة جديدة «من دون حركة النهضة»، معتبراً أنّ «حكومة فيها النهضة لن تعفر كثيراً لأن الحركة لا تريد شركاء بل تريد اتباعاً».

في الأثناء تواصلت حرب التصريحات والاتهامات بين حركة النهضة والفخفاخ. وقال الأخير، في تصريحات لإذاعة «إكسبرس أف أم» أمس، إن «هناك من يتآمر على تونس من الداخل مخافة خسارة نفوذه ومواقعه، ومن يتآمر علينا من الخارج، خاصة من لا تعجبه الديمقراطية في البلاد». ورأى أن ما يحصل في تونس اليوم هو «معركة إصلاح للبلاد ومحافظة على نفوذ ومواقع»، معتبراً أنّ «النهضة تمثل جزءاً كبيراً من هؤلاء المحافظين، ولم تكن مستعدة لتغيير البلاد، وفي ذلك مس بمصالحها».

ورد المتحدث باسم «النهضة»، خليل البرعومي، على تصريحات الفخفاخ معتبراً في حديث لوكالة «الأناضول» أنها «تندرج في خانة ردّ الفعل والتشنج، خاصة بعد استقالة الحكومة وبداية تشكيل حكومة جديدة». وأعلنت الرئاسة التونسية، الخميس الماضي، قبول استقالة تقدم بها الفخفاخ، بعد أن تقدم نواب في البرلمان بعريضة لسحب الثقة من حكومته، على خلفية «شبهة تضارب مصالح» تلاحق الفخفاخ، وينفي صحتها. وبخصوص هذه القضية، قال رئيس الحكومة المستقيل أمس: «قمت بالتصريح بممتلكات، ومنها مساهمتي في 3 شركات... تضارب المصالح ليس تهمة، بل وضعية تخرجت منها في آجال محددة». وتابع: «ما حدث هو أنني لما صرت رئيس حكومة كانت هناك إجراءات يجب القيام بها لتجنب الوقوع في تضارب المصالح والتخلي عن المسؤولية في تلك الشركات». واستطرد: «هو خطأ أعترف به، وأنا لست فوق المساءلة والمحاسبة». واعتبر أنه «تم استغلال تلك الثغرة والاستثمار فيها وخلق رأي عام لتصبح المسألة تهمة ضدي».

لكن البرعومي قال إنّ «الرأي العام والإعلام في تونس يعلمون أن النهضة لم تحاول استغزاز الفخفاخ بهذه الملفات لتوسيع الحكومة». وتابع «النهضة خاصة الفساد واصلحت أشياء عديدة داخل الدولة والإدارة التونسية، لكن مع الفخفاخ لم تكن هناك ظروف ملائمة للعمل بتناغم».

شرق غرب

الاحتلال يفرج عن قيادي في «حماس»

أفرجت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمس الخميس، عن القيادي في حركة «حماس» حسن يوسف، بعد قضائه أحكام اعتقال إداري لمدة 16 شهرا. وأكد نجل القيادي، أويس يوسف، الإفراج عن والده من معتقل عوفر، ووصوله إلى منزل العائلة في بلدة بيتونيا قرب رام الله في الضفة المحتلة، مشيراً إلى قضاء والده «16 شهراً في المعتقلات الإسرائيلية بعدما تم تجديد قرار اعتقاله الإداري الأول مرتين».

(فرانس برس)

السعودية: الملك سلمان يستأصل المرارة

أعلنت السعودية، أمس الخميس، إجراء الملك سلمان بن عبد العزيز (الصورة) عملية جراحية لاستئصال المرارة، وذلك بعد أيام من إعلان نقله إلى مستشفى الملك فيصل بالرياض. وأكد الديوان الملكي نجاح عملية سلمان، وبقاء الملك بعض الوقت الإضافي في المستشفى. وفي الإطار، أشارت وكالة الأنباء السعودية الرسمية، إلى تلقي ولي العهد السعودي محمد بن سلمان اتصالاً من الرئيس الأميركي دونالد ترامب للاطمئنان على صحة الملك.

(العربي الجديد)

الجزائر: السجن 18 شهرا لأحد رموز الحراك

أصدرت محكمة برج بوعريريج، جنوب شرقي العاصمة الجزائرية، أمس الخميس، حكماً بالسجن 18 شهراً نافذة على إبراهيم لعلامي، أحد رموز الحراك الشعبي المعارض للنظام في الجزائر. وذكرت اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين، أن لعلامي المحتجز منذ 3 يونيو/حزيران الماضي، حوكم لتهم عدة، بينها «إهانة هيئة نظامية وإهانة موظف»، معتبرة أن العقوبة «ثقيلة». ورأى نائب رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، سعيد صالحي، أن القرار «لا يسير في اتجاه التهدئة».

(فرانس برس)

السودان: انتقادات ورفض لقوانين حكام الولايات

ارتفع أمس الخميس في السودان الرفض لقوانين حكام الولايات التي أعلن عنها أول من أمس رئيس الحكومة عبد الله حمدوك. ودعا حزب الأمة، 6 من الولاة المحسوبين عليه للانسحاب من مناصبهم، فيما وجّه تجمع المهنيين السودانيين انتقادات للتعيينات، التي رأى أنها «اعتمدت منهج المحاصصة». وفي كسلا، رفضت قيادات قبلية تعيين الوالي صالح عمار، كما صدرت بيانات رافضة في ولايات أخرى.

(العربي الجديد)

«إيطاليكست» للخروج من الاتحاد الأوروبي

أعلن السيناتور الإيطالي جانلوييجي باراغونه (الصورة)، أمس الخميس، تأسيس حزب «بريكست» نايجل فاراج، مشيراً إلى استطلاع لمعهد بيبوبليو في يونيو الماضي أظهر أن قرابة 7 في المائة من الإيطاليين سيصوتون على الأرجح لصالحه. وقال إن «الإجماع سيزيد تماشياً مع أكاذيب أوروبا».

(فرانس برس)

الغلاف

تعزز التفاصيل المسربة عن كيفية تعاطي القاهرة مع أزمة ملء سد النهضة حجم الارتباك الذي يحكم النظام المصري في إدارة هذا الملف، في وقت تواصل إثيوبيا محاولة فرض شروط جديدة

سد النهضة
الارتباك يحكم مصر

النظام تكتم على دلائل بدء مرحلة الملء

القاهرة، واشنطن، الخرطوم
العربي الجديد

في وقت تسعى فيه دوائر النظام المصري لتهدئة ملف أزمة سد النهضة على المستوى الإعلامي، وامتصاص غضب الشارع، في ظل الفشل المتوالي في إدارة الملف أمام تعنّت إثيوبيا، وإبراز الملف الليبي إعلامياً للتغطية على ذلك الفشل، كشفت مصادر خاصة لـ«العربي الجديد»، أن تقريراً سيادياً وُضع على مكتب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، قبل نحو أسبوعين، تناول الموقف الحقيقي بشأن ملء خزان السد، مع بداية موسم الفيضان الحالي. وقالت المصادر إن التقرير أكد بدء إثيوبيا في عملية التخزين الفعلي لخزان السد، من دون التوصل لاتفاق نهائي مع دولتي المصب، مصر والسودان، على عكس ما كان قد صدر مسبقاً من تصريحات رسمية من الجانب الإثيوبي، بشأن نفي تلك الخطوة. وأضافت أن جهات سيادية تتحكم في ملف الإعلام المصري، أعطت تعليمات واضحة للمسؤولين عن وسائل الإعلام، من قنوات فضائية، وصحف، ومواقع إلكترونية، بتكثيف الحديث عن «مفاجأة قيام إثيوبيا بملء خزان سد النهضة، في مخالفة لرسالة مجلس الأمن، والاتحاد الأفريقي»، مشيرة إلى أن مسألة الملء لم تكن تحمل أية مفاجأة للسيسي، لأن تقرير «الجهات السيادية»، كان واضحاً، وحاسماً، وشاملاً لتفصيلات كثيرة عن الخطوة الإثيوبية.

وكان وزير الخارجية الإثيوبي، غيدو أندارجاشو عبر، أمس الأول الأربعاء، عن سعادته بانتهاء المرحلة الأولى من ملء سد النهضة، قائلاً: «النيل لنا». وكتب، في تغريدة على حسابه الرسمي الموثق في «تويتر»: «تهانينا... سابقاً كان النيل يتدفق، والآن أصبح في بحيرة، ومنها ستحصل إثيوبيا على تنميتها المنشودة، في الحقيقة... النيل لنا». وحاولت الأذرع الإعلامية، والكتائب الإلكترونية، الترويج لتغريدة وزير الخارجية الإثيوبي، باعتبارها «خيانة مفاجئة»، لما تم الاتفاق عليه مع مصر والسودان، قبل نحو أسبوعين، من عدم اتخاذ خطوة أحادية بدء ملء خزان سد النهضة، قبل إبرام اتفاق شامل، وملزم من خلال المفاوضات بين الأطراف الثلاثة، التي تتم برعاية الاتحاد الأفريقي.

وفي السياق نفسه، قالت مصادر خاصة، لـ«العربي الجديد»، إن مؤسسة الرئاسة المصرية باتت مشغولة خلال الأسبوعين الماضيين، بكيفية التعامل الإعلامي، والخطاب الذي يمكن أن تمرر به سلسلة من الإخفاقات المتتالية، في إدارة ملف أزمة سد النهضة، بعد فقدانها أوراقاً محتملة للضغط، الواحدة تلو الأخرى، وأنها تواجه مأزقاً حقيقياً، حتى في هذا الجانب الإعلامي.

وفسرت المصادر بعض جوانب هذا المأزق، في أن «الأيام تمضي، ولا يبدو أنه سيكون متاحاً، نتيجة تعقيدات دولية ومحلية متشابكة، السير في خطة إشغال الشارع المصري، بمسألة التدخل العسكري في ليبيا». ويضاف إلى هذا، الموقف المعقد من البداية في مواجهة الأعمال الإرهابية في سيناء، في ظل تصاعد الهجمات الإرهابية ضد معسكرات ونقاط ارتكاز للجيش المصري، في أكثر من موقع بمحافظة شمال سيناء». وقد ظهر ذلك واضحاً، في الإعلان عن حجم الخسائر الناتجة عن العملية الإرهابية الأخيرة، التي نفذها تنظيم «ولاية سيناء»، التابع لتنظيم «داعش» الإرهابي، في مدينة بئر العبد، إذ حاول المتحدث العسكري، من خلال البيان الذي أذاعه التلفزيون الرسمي المصري، ترويج رواية تعمد إلى خفض عدد، ورتب، ونوعية الضحايا، وتوجيه وسائل الإعلام إلى تجاهل الأعداد الحقيقية، وعدم إظهار أية مظاهر للحداد أو مشاعر الحزن، وتغطية مشاهد الجنازات للضحايا الذين ينتمون إلى عدد من المحافظات المصرية، شمالاً وجنوباً. وفي سياق التأثيرات على حصص مصر المائية، كشفت المصادر أن تعليمات صدرت أخيراً لكافة وسائل الإعلام بعدم نشر أي أخبار أو تقارير صحافية وإعلامية متعلقة بحالات الجفاف التي ضربت مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في عدد من محافظات الدلتا.

واوضحت أن إدارة الرصد بوزارة الزراعة تلقت شكاوى عدة من فلاحين بمحافظات منها الغربية وكفر الشيخ، بشأن نقص حاد في مياه الري، ما تسبب في جفاف الأرض وتلف المحاصيل، وتشقق التربة، موضحة أن تلك التقارير تم رفعها إلى متخذي القرار، إلا أنه صدرت تعليمات صارمة بضرورة التكتم على تلك النوعية من الأخبار في الوقت الحالي، لعدم إثارة القلق ومخاوف المواطنين. وقالت المصادر إن هناك خطة حكومية للتعامل مع النقص الذي ستواجهه مصر، خلال موسم الفيضان الحالي، وبدء أديس أبابا لعمليات الملء، من خلال التصريف من خزان بحيرة السد العالي، لتعويض النقص في حصة مصر من مياه النيل، لحين التوصل لاتفاق مع الجانب الإثيوبي، بحيث يتم تعويض تلك الكميات المصرفة من بحيرة السد العالي.

وأوضحت المصادر أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أطلع نظيره الأميركي دونالد ترامب، خلال الاتصال الهاتفي الذي جرى بينهما الإثنين الماضي، على الموقف الإثيوبي، وشروع أديس أبابا في عملية الملء دون الالتزام بالتحذيرات المسبقة

> شكاوى من فلاحين بشأن نقص حاد في مياه الري

> ترامب وعد السيسي بلعب دور أكبر خلال الفترة المقبلة

سكان عوض مصر النقص من بحيرة السد العالي (خالد دسوقي/فرانس برس)

مصر والسودان، وضرب الحكومة الإثيوبية بالمشاورات الجارية عرض الحائط. وأكدت المصادر أن الرئيس المصري اطلع نظيره الأميركي على الأدلة التي تؤكد بدء إثيوبيا في عملية الملء، وهو ما يؤدي بدوره لتأجيج الشارع المصري، «الذي تعد قضية السد بالنسبة له قضية حياة أو موت»، بحد تعبير المصادر، التي كشفت أن ترامب وعد السيسي بلعب دور أكبر خلال الفترة المقبلة لتسريع عملية التوصل لاتفاق.

واشنطن تدرس حجب مساعدات

وفي هذا السياق، قال ستة مسؤولين أميركيين لمجلة «فورين بوليسي» إن إدارة ترامب تدرس حجب بعض المساعدات عن إثيوبيا بسبب مشروع سد النهضة الإثيوبي الذي أضر إلى حد كبير بعلاقة البلد مع دولتي المصب، السودان ومصر، حسب المجلة. وأكد عدد من المسؤولين الأميركيين للمجلة أن إدارة ترامب يمكن أن تمضي قدماً في خفض المساعدات لإثيوبيا إذا وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، ولم يتمكن المفاوضون من التوصل لاتفاق نهائي.

وبحسب المجلة، فإن سد النهضة أصبح نقطة للتوترات الجيوسياسية بين مصر وإثيوبيا. وقال بعض المسؤولين الأميركيين لـ«فورين بوليسي» إن المشروع عزز أيضاً الانقسامات وخلق ارتباكاً داخل الإدارة الأميركية منذ أن طلب السيسي مساعدة الرئيس دونالد ترامب في التوسط في المفاوضات بشأن السد العام الماضي.

وقال متحدث باسم وزارة الخزانة إن الإدارة تقوم بدور الوسيط المحايد، مضيفاً «كان الهدف الوحيد للإدارة الأميركية، ولا يزال، هو مساعدة مصر وإثيوبيا والسودان في التوصل إلى اتفاقية عادلة بشأن ملء وتشغيل السد الذي يعالج مصالح البلدان الثلاثة». وبينما توقف المجلة عند إعلان إثيوبيا يوم الثلاثاء الماضي إن الدول الثلاث أحرزت تقدماً «كبيراً» بشأن نزاعها في محادثات توسط فيها الاتحاد الأفريقي، قال مسؤولان في الإدارة الأميركية إن الإعلان مؤشر على أن المفاوضات مهدت الطريق صوب التوصل لاتفاق نهائي. وأضاف أحد المسؤولين: «لقد ساعدت مشاركة إدارة ترامب مصر وإثيوبيا والسودان على إحراز تقدم في المفاوضات خلال الأشهر التسعة الماضية أكثر مما تم في السنوات التسع الماضية». وتابع: «إن العمل الكبير الذي قامت به مصر وإثيوبيا والسودان على مدى الأشهر التسعة الماضية يُظهر أنه من الممكن التوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن إذا ما كان هناك التزام من الجميع بذلك».

شروط إثيوبية

في هذه الأثناء، قالت المصادر التي تحدثت مع «العربي الجديد» إن أديس أبابا رهنت موافقتها على إعلان اتفاق نهائي بشأن السد في الوقت الراهن، بإطلاق الحرية لها في المشاريع المقبلة على النيل الأزرق، وهو ما ترفضه كل من مصر والسودان، بحسب المصادر، مشيرة إلى أن إثيوبيا تظن أنها بتحقيق ضغط شعبي على النظام المصري، سيقبل بالتوقيع على اتفاق خال من البنود التي من شأنها تقييد حرية أديس أبابا بشأن المشاريع المستقبلية على النيل الأزرق، حيث تعد خطة شاملة تتضمن إقامة ثلاثة سدود أخرى، بخلاف سد النهضة.

وأوضحت المصادر أن إثيوبيا خلال جولات التفاوض الأخيرة، التي استمرت لنحو 11 يوماً، تمسكت برفض التصور الخاص بالربط بين السد العالي المصري، وسد النهضة، بحيث يتم تحقيق التكامل بينهما في حالة الجفاف الممتد، والشح المائي، معتبرة أن ذلك التصور يُقلل من سيطرتها على مياه النهر، الذي أكد الوفد الإثيوبي أكثر من مرة خلال جولات التفاوض أنه ينبع من بلادهم، وبالتالي يجب أن تكون الكلمة العليا في إدارة النهر، وانسياب مياهه لهم.

وكانت المباحثات التي جرت، خلال الفترة الماضية، برعاية الاتحاد الأفريقي وحضور من جنوب أفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأميركية، قد انتهت دون تحقيق تقدم يذكر في مفاوضات ملء وتشغيل سد النهضة، في الوقت الذي من المنتظر أن تُعقد فيه قمة أفريقية مصغرة للتداول حول سد النهضة الإثيوبي، حيث تعوّل القاهرة كثيراً على الأطراف الدولية في لعب دور لدى رئيس الحكومة الإثيوبية أبي أحمد، وإقناعه بالتوقيع على الاتفاق النهائي.

لجنة متابعة سودانية

وكانت هيئة مياه ولاية الخرطوم بالسودان قد أعلنت، الأحد الماضي، عن خروج عدد من محطات الشرب النيلية عن الخدمة جراء انحسار مفاجئ للنيلين الأبيض والأزرق ونهر النيل، بحسب وسائل إعلام محلية. وقال مدير عام الهيئة أنور السادات الحاج إن محطات الصالحة (أ) و(ب) وبيت المال وشمال بحري وأم كتي والشجرة خرجت عن الخدمة جراء الانحسار المفاجئ للنيلين الأبيض والأزرق ونهر النيل. وكشف السادات عن إنزال منصات مضخات المياه الخام لأدنى مستوى لها في محطات مياه سوبا وبحري القديمة والمقرن والمنارة، مبيناً أن ما نجم عن الانحسار أدى لخفض كميات المياه النقية المنتجة من المحطات المذكورة.

وأوضح أن الهيئة أبلغت إدارة الخزانات بخروج محطاتها عن الخدمة للانحسار المفاجئ للنيل، مشيراً إلى أن إدارة الخزانات عادت وأبلغت الهيئة عن فتح عدد من بوابات خزان الروصيرص وكانت وزارة الري والموارد المائية السودانية قد أعلنت تراجع منسوب المياه عند محطة الديم الحدودية مع إثيوبيا في حدود 90 مليون متر مكعب يومياً، بما يؤكد غلق بوابات سد النهضة. وفي سياق المتابعة السودانية لأزمة سد النهضة، أصدر رئيس مجلس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك، أول من أمس الأربعاء، قراراً بتشكيل لجنة عليا لمتابعة ملف سد النهضة، ووضع نفسه على رأس اللجنة.

ويقضي قرار تشكيل اللجنة، بحسب بيان صادر من وزارة الري والموارد المائية، بأن يكون وزير شؤون مجلس الوزراء، ووزير العدل، ووزير الري والموارد المائية، ووزير الخارجية المكلف، ومدير عام جهاز المخابرات العامة، ومدير هيئة الاستخبارات العسكرية أعضاء في اللجنة.

وأوكلت للجنة مهام متابعة ملف التفاوض حول سد النهضة لتعزيز مصالح السودان الاستراتيجية بجانب وضع المواجهات ذات الصلة بالتركيز على وزارة الري والموارد المائية لتعظيم الفوائد المتوقعة وتقليل الإسقاطات السالبة، إضافة إلى الاطلاع على الوثائق التي تعين اللجنة على أداء مهامها، بحسب البيان.

ومنح القرار اللجنة في سبيل تنفيذ المهام الموكلة إليها إمكانية تشكيل فرق عمل لمساعدتها في أداء أعمالها، وحدد القرار الأمانة العامة لمجلس الوزراء مقراً لأعمال اللجنة وأن تتولى مهام سكرتاريتها بالتنسيق مع وزارة الري والموارد المائية، على أن ترفع تقارير دورية لمجلس الوزراء.

تغليظ العقوبات

في إطار الخطة الحكومية لترشيد استخدام المياه، حذر رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، أمس الخميس، من العمل على تغليظ العقوبات على الإسراف في استخدام المياه «بما يحقق أهداف الدولة في الاستفادة من كل قطرة مياه»، على حد تعبيره. وأشار خلال اجتماع، إلى أن وزارة التخطيط اعتمدت أربعة مليارات جنيه بصفة مبدئية لمشروع تبطين الترع، الذي سيساهم في توفير كميات من المياه، بهدف زيادة الرقعة الزراعية.

توسّع بمعالجة مياه الصرف الصحي

عقد رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي (الصورة)، أمس الخميس، اجتماعاً مع عدد من الوزراء لاستعراض سبل الاستفادة من الموارد المالية المتاحة، وترشيد استهلاك المياه. ووجه مدبولي بضرورة التوسع في إقامة محطات المعالجة الثلاثية لمياه الصرف الصحي، واستخدامها في الأغراض المخصصة لذلك، إلى جانب التوسع في استخدام القطع الموفرة للمياه، وتركيبها في كل الوحدات السكنية الجديدة.

متابعة

ترجيحات بتوجه نتنياهو إلى انتخابات مبكرة

يحاول رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو تجنب نقل صلاحياته إلى الجنرال بني غانتس، جراء محاكمته، عبر افتعال أزمة حكومية تؤدي للذهاب إلى انتخابات مبكرة

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

رجحت مصادر حزبية وسياسية رفيعة المستوى، في تصريحات لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، أن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو سيقوم بافتعال أزمة حكومية والاتجاه لانتخابات جديدة بالرغم من ظروف جائحة كورونا.

وأوضحت المصادر أن نتنياهو سيستغل الخلاف بينه وبين شريكه في الحكومة بني غانتس حول مسألة إقرار ميزانية جديدة لدولة الاحتلال، التي لا تزال تعمل على ميزانية جزئية من العام الماضي، للدعوة لانتخابات جديدة. وبحسب هذه المصادر، فإن نتنياهو أبلغ مقربين منه بأنه يعتزم تهيئة الأرضية في إسرائيل لانتخابات جديدة من خلال افتعال أزمات ائتلافية من جهة، وخلق رأي عام بشأن شلل حكومي في إدارة أزمة كورونا، وعدم القدرة على اتخاذ قرارات حاسمة، وإلقاء تبعية ذلك على حزب «كاحول لفان».

ويأتي قرار نتنياهو على أثر قرار المحكمة اللوائية الإسرائيلية، مطلع الأسبوع، بدء جلسات محاكمة رئيس الحكومة وعرض الأدلة والمداولات القضائية، مطلع يناير/ كانون الثاني 2021، مع اشتراط أن تعقد المحكمة ثلاث جلسات أسبوعية، يلزم نتنياهو بحضورها. ويخشى نتنياهو، بحسب مقربين منه، من تقديم المحكمة الإسرائيلية العليا التماساً لتنحيته من منصبه لعدم قدرته على التوفيق بين الاشتغال بمحاكمته وعقد ثلاث جلسات أسبوعية على جدول أعماله كرئيس حكومة. وفي مثل هذه الحالة، يتوقع نتنياهو أن يستجيب المستشار القضائي للحكومة للالتماس وأن يؤيده، ما سيضطره في هذا الوضع إلى إعلان تعذر قدرته على ممارسة وظيفته ونقل صلاحيات رئاسة الحكومة إلى غانتس. ووفقاً لمراقبين، فإن 25 أغسطس/ آب المقبل، هو الموعد الأخير لإقرار الميزانية الجديدة للحكومة، فيما يطالب غانتس بأن تكون الميزانية لعامين، بحسب الاتفاق الائتلافي للحكومة، بما يضمن وصول الحكومة الحالية لموعد تنفيذ التناوب بين غانتس ونتنياهو في نوفمبر/ تشرين الثاني من العام المقبل.

ويصرّ نتنياهو على تمرير ميزانية حتى نهاية العام الحالي فقط. وفي حال تعذر إقرار ميزانية جديدة، فإن ذلك سيعني نهاية ولاية الحكومة الحالية في 25 أغسطس المقبل، والذهاب إلى انتخابات جديدة خلال تسعين يوماً. ومع أن نتنياهو يُدرك المخاطر الكامنة للذهاب لانتخابات جديدة، في الظروف الراهنة، مع تراجع شعبية حزبه «الليكود» أخيراً إلى 33 مقعداً، إلا أن أداء «كاحول لفان» في الحكومة جعل الحزب يتراجع شعبياً، بحيث لا تمنحه استطلاعات الرأي الأخيرة أكثر من 9 إلى 10 مقاعد، بينما حصل حزب «الليكود»، بقيادة نتنياهو، على 33 مقعداً، مع قدرة واضحة على تشكيل ائتلاف حكومي يميني مع ارتفاع قوة حصة حزب «يمينا» بقيادة نفتالي بينت وأيليت شاكيد إلى 12-13 مقعداً. كما يحتفظ نتنياهو بدعم حزبي «الحريديم يهدوت هتوراة» و«شاس» إذ تمنح بعض استطلاعات الرأي «شاس» 8 مقاعد و7 لـ«يهدوت هتوراة»، ما يضمن لنتنياهو القدرة على تشكيل حكومة تحظى بتأييد 61 عضو كنيست من أصل 120. ومع ذلك، فإن نتنياهو يرى أن أي خيار آخر يمنحه البقاء مجدداً رئيساً لحكومة تصريف أعمال، ونسخ وتكرار الأزمة التي عصفت بإسرائيل عاماً ونصف العام، أفضل من اضطراره إلى التنحي من الحكم وتسليم مقاليد الأمور للجنرال بني غانتس. ويعتقد نتنياهو أنه سيكون بمقدوره إقناع الرأي العام الإسرائيلي، بالرغم من ظروف كورونا، بأن الذهاب لانتخابات جديدة أفضل من فإنني أدعوكم جميعاً، كمواطن مثل جميع المواطنين، يتحدث إليكم نيابة عنهم ومن خلال حناجرهم، تعقلوا وتريثوا». وتابع «توقفوا عن الخطاب الداعي إلى تبكير الانتخابات، دعكم من هذا الاحتمال الرهيب واحذروا منه في هذه الأيام. إسرائيل ليست دمية تجربونها خلفكم، بينما تتشاجرون باستمرار. المواطنون يحتاجون إليكم وأنتم في حالة من التركيز والوضوح وتعملون على الأزمة غير المسبوقة التي تواجهها إسرائيل والبشرية ككل». وحذر رئيس كتلة «الليكود» في الكنيست ميكي زوهار، من جهته، من أن الحكومة لا تستطيع البقاء لفترة أطول وسط هذه الأجواء. وقال «حان الوقت لاتخاذ قرار: إما تمرير الميزانية، أو وجود حكومة مستقرة وائتلاف فعال أو الذهاب إلى انتخابات».

> طالب ريفلين أعضاء الحكومة بالتوقف عن المشاحنات خلال الطوارئ

يصر نتنياهو على تمرير ميزانية حتى نهاية العام الحالي (Getty)

تقرير

المخاطر الأمنية للتغير المناخي على أجندة مجلس الأمن

> يعقد مجلس الأمن الدولي اجتماعاً رسمياً اليوم لبحث المخاطر الأمنية للتغير المناخي، في ظلّ تحفظ عدد من الدول

نيويورك ـ **ابتسام عازم**

يشكل التغير المناخي وتبعاته، تهديداً للأمن والسلم الدوليين على أصعدة عديدة. فشحّ الموارد الطبيعية الناجمة عن التصحر والجفاف، وارتفاع منسوب المياه، على سبيل المثال، يؤدي إلى نقص في موارد المياه الصالحة للاستخدام والغذاء، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة النزاعات والهجرة. وغالباً لا تبقى تلك النزاعات في إطار البلد الواحد، بل تهدد بالخروج إلى مناطق أخرى، وعلى مستويات إقليمية. وتستغل الجماعات المتطرفة تقلص الموارد والفقر في بعض المناطق، كأرض خصبة للنزاعات، وحاجة سكانها، لتجنيد أبنائهم كمقاتلين أو مرتزقة لصالح هذا الفصيل أو ذاك. في هذا السياق، يأتي اجتماع مجلس الأمن الدولي في نيويورك اليوم الجمعة، حيث تركز ألمانيا في رئاستها للمجلس هذا الشهر، على مسألة التغير المناخي وتهديده للسلم الدولي، كأحد المواضيع الرئيسية. وتعقد ألمانيا في هذا السياق اجتماعاً رفيع المستوى، عن بعد، يرأسه وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، ويحضره عددٌ من وزراء الخارجية، ومسؤولون كبار في الأمم المتحدة.

وليست جلسة اليوم مهمة لعقدها على مستوى رفيع فحسب، بل لأنها ستظهر بوضوح مواقف الدول وما هو المنحى الذي سيأخذه العالم، وخصوصاً في ظل جائحة كورونا. ومن المتوقع أن يتحدث عدد من المختصين في مجال البيئة حول تأثير التغير المناخي على الأمن والسلم الدوليين أمام المجلس، إضافة إلى مسؤولين من الأمم المتحدة. كما ستقدم الدول الأعضاء مواقف بلادها في الجلسة، وهناك عدد من القضايا التي من المتوقع أن تتطرق إليها خلال مداخلاتها، من بينها الحاجة إلى تعزيز الفهم بشأن الآثار الأمنية لتغير المناخ، وضرورة أن تأخذ تقارير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن حول القضايا المختلفة هذه الإشكالية بنظر الاعتبار. وكما في اجتماعات غير رسمية عقدت في شهري إبريل/نيسان ومايو/أيار الماضيين، من المتوقع أن تركز النقاشات في جلسة اليوم على ضرورة تطوير القدرات التحليلية لمنظومة الأمم المتحدة، لتقييم التهديدات الأمنية المتعلقة بتغير المناخ، وعلى ضرورة أن تتضمن تقارير الأمين العام للمجلس معلومات مفيدة حول تلك التهديدات، كما على رؤى لدعم الدول والمنظمات الإقليمية في وضع وتنفيذ خطط عملية للتصدي لها. ومن المتوقع كذلك أن تركز بعض الدول على أهمية التكاتف والتنسيق بين الدول والمنظمات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، من أجل إدارة المخاطر الأمنية المتعلقة بتغير المناخ والتخفيف من حدتها.

ويأتي اجتماع مجلس الأمن الدولي في نيويورك اليوم الجمعة، حيث تركز ألمانيا في رئاستها للمجلس هذا الشهر، على مسألة التغير المناخي وتهديده للسلم الدولي، كأحد المواضيع الرئيسية. وتعقد ألمانيا في هذا السياق اجتماعاً رفيع المستوى، عن بعد، يرأسه وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، ويحضره عددٌ من وزراء الخارجية، ومسؤولون كبار في الأمم المتحدة.

وليست جلسة اليوم مهمة لعقدها على مستوى رفيع فحسب، بل لأنها ستظهر بوضوح مواقف الدول وما هو المنحى الذي سيأخذه العالم، وخصوصاً في ظل جائحة كورونا. ومن المتوقع أن يتحدث عدد من المختصين في مجال البيئة حول تأثير التغير المناخي على الأمن والسلم الدوليين أمام المجلس، إضافة إلى مسؤولين من الأمم المتحدة. كما ستقدم الدول الأعضاء مواقف بلادها في الجلسة، وهناك عدد من القضايا التي من المتوقع أن تتطرق إليها خلال مداخلاتها، من بينها الحاجة إلى تعزيز الفهم بشأن الآثار الأمنية لتغير المناخ، وضرورة أن تأخذ تقارير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن حول القضايا المختلفة هذه الإشكالية بنظر الاعتبار. وكما في اجتماعات غير رسمية عقدت في شهري إبريل/نيسان ومايو/أيار الماضيين، من المتوقع أن تركز النقاشات في جلسة اليوم على ضرورة تطوير القدرات التحليلية لمنظومة الأمم المتحدة، لتقييم التهديدات الأمنية المتعلقة بتغير المناخ، وعلى ضرورة أن تتضمن تقارير الأمين العام للمجلس معلومات مفيدة حول تلك التهديدات، كما على رؤى لدعم الدول والمنظمات الإقليمية في وضع وتنفيذ خطط عملية للتصدي لها. ومن المتوقع كذلك أن تركز بعض الدول على أهمية التكاتف والتنسيق بين الدول والمنظمات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، من أجل إدارة المخاطر الأمنية المتعلقة بتغير المناخ والتخفيف من حدتها.

وعلى الرغم من أن مجلس الأمن الدولي عقد، وبشكل غير رسمي، عدداً من الاجتماعات حول الموضوع خلال العام الماضي، إلا أن آخر اجتماع رسمي له حوله كان قبل أكثر من عام ونصف العام، وذلك في يناير/كانون الثاني 2019. وعموماً، بدأت الأمم المتحدة بالالتفات إلى قضايا التغير المناخي ومخاطره قبل عقود. وفي هذا السياق، عملت المنظمة على عدد من الأطر القانونية، أبرزها حين توصلت في العام 1992 الدول المجتمعة في مؤتمر «قمة الأرض» آنذاك، إلى «اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ». ثم بدأ التفاوض بين الدول في إطار الأمم المتحدة حول بروتوكول «كيوتو» بحلول العام 1995، والذي كان يهدف إلى «تعزيز الاستجابة العالمية لتغير المناخ». واعتمد في العام 1997. وبحسب المنظمة الأممية، فإن «بروتوكول كيوتو يلزم قانونياً الأطراف من البلدان المتقدمة بأهداف خفض الانبعاثات». ثم جاءت اتفاقية باريس للمناخ في العام 2015، والتي لا تهدف فقط إلى مكافحة التغير المناخي والتكيف مع آثاره، بل كذلك إلى تعزيز الدعم ومساعدة البلدان النامية للقيام بذلك ودعمها اقتصادياً، ناهيك عن تعزيز الاستثمار في الاقتصاد الأخضر وغيرها من الخطوات المهمة.

من جهته، بقي مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة بعيداً عن قضايا التغير المناخي وتأثيرها على الأمن الدولي حتى العام 2007. إذ ترأست بريطانيا في ذلك العام المجلس لشهر إبريل/نيسان، وقررت استغلال رئاستها لتسلط الضوء على القضية. فخصص المجلس للمرة الأولى في تاريخه جلسة لنقاش الطاقة، والمناخ، والأمن، وكان ذلك في 17 إبريل 2007. ولم تر أغلب الدول الأعضاء في المجلس آنذاك أهمية نقاش الملف في مجلس الأمن، واستمرت بعدم ربط التغير المناخي وتبعاته على الأمن الدولي. وبعد ذلك بأربع سنوات فقط، أي في العام 2011، تبنى المجلس للمرة الأولى بياناً رئاسياً يطلب فيه من الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، بان كي مون، أن يقدم معلومات سياقية حول تغير المناخ وتبعاته الأمنية في تقاريره إلى المجلس المتعلقة بالقضايا المختلفة. ولكن حتى في تلك الفترة، رأت أغلب الدول الأعضاء، وعلى رأسها الصين وروسيا، أن تلك القضايا ليست من اختصاص مجلس الأمن، بل مؤسسات أخرى داخل الأمم المتحدة، كالجمعية العامة والأمم المتحدة للبيئة

يهدد التغير المناخي السلم الدولي (Getty)

> تتحفظ أميركا والصين وروسيا على نقاش التغير المناخي

وغيرها. ولقي الموقف الروسي والصيني دعماً من عدد كبير من الدول الأعضاء في مجموعة الـ77، والتي يصل عدد أعضائها اليوم إلى أكثر من 130 دولة.

ومن اللافت للانتباه أنه في العام 2017، وهو العام الذي تولى فيه دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة، تصاعد الاهتمام من قبل الدول الأعضاء في المجلس بالموضوع. وبدأت الدول غير دائمة العضوية تطلب نقاش التغير المناخي ضمن أطر مختلفة داخل مجلس الأمن، سواء في جلسات رسمية أو غير رسمية. ولعل ذلك يعود للخطر الذي شعر به العالم من إعلان ترامب عن رغبته بالانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ (وهو ما حدث لاحقاً)، وعدم التزامه بالتعددية الدولية والتنسيق مع بقية العالم. في المقابل، بدأت الصين تلعب دوراً أكثر فعالية في هذا السياق، وتبدل بعض مواقفها، وتربط بين ضرورة تعزيز التعاون الدولي متعدد الأطراف، وبين اتخاذ خطوات ونهج شامل لمواجهة المخاطر الأمنية، بما فيها تلك الناجمة عن التغير المناخي. لكن الموقف الصيني يبقى متحفظاً في ما يخص الدور الذي يجب أن يلعبه مجلس الأمن في هذا السياق.

وانضمت الولايات المتحدة، بعد تولي ترامب للرئاسة الأميركية، إلى كل من الصين وروسيا في مشاركتهما تحفظاتهما وقلقهما من أن نقاش المجلس لهذه القضايا يتعدى على صلاحيات كيانات الأمم المتحدة الأخرى. ويرى الطرفان الصيني والروسي أن تلك المؤسسات مؤهلة، وبشكل أفضل، للتعامل مع القضية وتبعاتها. وفي حين ترى روسيا أن قضية التغير المناخي تتعلق بالدرجة الأولى بالتنمية المستدامة، وأن ارتباطها بالأمن والسلم الدوليين هو ارتباط عرضي لا أكثر، فإن الولايات المتحدة رفضت في أكثر من مناسبة أن تتضمن قرارات أو بيانات المجلس لغة تتحدث عن الأمن المناخي عندما تعلق الأمر بالعراق أو هايتي أو قضايا أخرى.

الحدث

سيّرت القوات الروسية والتركية للمرة الأولى منذ توقيع اتفاق موسكو قبل 4 أشهر دورية مشتركة على طريق «أم 4» الحيوي انطلاقاً من إدلب، ما يطرح الأسئلة حول إمكانية أن تسمح هذه الخطوة باستعادة الحركة على هذا الطريق، والمهددة بعوائق كثيرة

تسيير الدوريات المشتركة في منطقة خفض التصعيد (الدريد كريازنوف/Getty)

اجتياز الـ«أم 4»

هل تمهد الدورية الروسية التركية لاستعادة حركة الطريق؟

مسارات

حملت الدورية الروسية التركية على «م 4» رقم 22، وتجاوزت مسافة سيرها 60 كيلومترا. وقالت مصادر إن الدورية الروسية لم تعد لنقطة الانطلاق، غادرت من حور العين باتجاه مناطق النظام في ريف اللاذقية، فيما عادت الدورية التركية الى اريحا في ريف إدلب الجنوبي.

أمين العاصي

بعد أكثر من أربعة أشهر على بدء سريان اتفاق موسكو بين الجانبين التركي والروسي، والخاص بالشمال الغربي من سورية، تمكن الطرفان أخيراً من تسيير دورية مشتركة على كامل الطريق الدولي المعروف باسم «م 4» داخل محافظة إدلب، في خطوة باتجاه استعادة السير والحركة على هذا الطريق الذي يربط غربي البلاد بشمالها، ويعوّل عليه النظام في إنعاش اقتصاده المتهالك. لكن هذه الخطوة، على أهميتها، تبدو غير كافية لإحلال الاستقرار في الشمال الغربي من سورية، طالما لم تحل مشكلة عشرات الآف النازحين من ريفي إدلب الجنوبي والشرقي، الذين ما زالوا يعيشون في ظروف تكاد تصل إلى حدود الكارثة في الشمال السوري، بعد سيطرة قوات النظام على مدنهم وقراهم بدعم روسي أوائل العام الحالي. وتواصل قوات النظام السوري من جهتها، خرق الاتفاق، بمساندة سلاح الجو الروسي، واستهدفت مدفعيتها أمس، غداة تسيير الدورية، مناطق مختلفة في ريف إدلب الجنوبي.

وللمرة الأولى، سيّرت القوات الروسية والتركية أول من أمس الأربعاء، دورية مشتركة على الطريق الدولي الذي يربط مدينة اللاذقية، كبرى مدن الساحل السوري غربي البلاد، بمدينة حلب، كبرى مدن الشمال السوري، انطلاقاً من قرية ترمبة في ريف إدلب شرقاً، وصولاً إلى قرية حور العين في ريف اللاذقية غرباً. ووفق مصادر محلية، سارت الدورية وسط إجراءات أمنية مشددة، تخوفاً من وقوع هجوم كما حدث في 14 من شهر يوليو/ تموز الحالي، حين أصيب ثلاثة من الجنود الروس جرّاء انفجار لغم أثناء مرور دورية لهم على الطريق. ومع استكمال الدورية الروسية - التركية السير على الطريق الدولي داخل محافظة إدلب، تكون موسكو وأنقرة قد أنجزتا جانباً من الاتفاق الذي أبرمه الرئيسان التركي رجب طيب أردوغان والروسي فلاديمير بوتين في العاصمة الروسية بداية مارس/ آذار الماضي. ونصّ الاتفاق على وقف جميع الأعمال العسكرية على طول خطّ الاتصال في منطقة التصعيد بإدلب، بتاريخ السادس من مارس، مع إنشاء ممر أمني بعمق 6 كيلومترات من الشمال، و6 كيلومترات من الجنوب من الطريق السريع «أم 4»، وتسيير الدوريات التركية - الروسية المشتركة على الطريق نفسه. وحاول الجانبان التركي والروسي أكثر من 20 مرة تسيير الدوريات على الطريق المذكور، لكنهما فشلا بسبب رفض شعبي للخطوة، فضلاً عن وجود تنظيمات متشددة كانت تهدد باستهداف هذه الدوريات. ولم تتضح بعد نيّات الطرفين حيال هذا الطريق الحيوي، وخصوصاً أيضاً بالنسبة للنظام السوري الذي يأمل في استعادة الحركة عليه من أجل إنعاش اقتصاده المتهالك. لكن وجود مجموعات متشددة ترفض التفاهمات التركية - الروسية ربما يؤجل خطوة استعادة الحركة على الطريق الذي يقسم محافظة إدلب.

من جهته، يرى القيادي في فصائل المعارضة السورية، العميد فاتح حسون، أنه لا يمكن عزل ملف محافظة إدلب في شمال غربي سورية عن الملف الليبي، مشيراً في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى «صعوبة قراءة ما ستؤول إليه الأحداث في إدلب بمعزل عما سيحصل في ليبيا».

أما بالنسبة إلى الخطوة المقبلة ، فيعتبر حسون أن ذلك «مرهون بنتائج اجتماعات الفريقين التركي والروسي حول ليبيا»، مرجحاً أن «تسري أي تهدئة في هذا البلد، على منطقة إدلب برمتها». لكنه يرى أن «آليات وأدوات تخريب الاتفاق في منطقة إدلب حاضرة باستمرار، ويتم توجيهها من الخارج بشكل مباشر أحياناً، وغير مباشر أحياناً أخرى»، موضحاً أنها «تظهر بشكل عمليات لمتطرفين غير موافقين على الاتفاق، أو ردود فعل لعناصر غير منضبطة». ويستنتج القيادي في الفصائل المعارضة، أن «جميع هذه الآليات تسعى إلى تخريب الاتفاق، بما يتناسب مع مصالح النظام وإيران بالدرجة الأولى، وكذلك الجهات الدولية المتضررة من النفوذ التركي في سورية، وهي جهات تنظر النظرة ذاتها في ليبيا». وأوضح حسون أن الدوريات التركية الروسية «تسير في منطقة خفض تصعيد، وليس في منطقة وقف دائم لإطلاق النار»، ما يعطي مجالاً بحسب رأيه لـ«المخربين» لافتاً إلى أنه «لا توجد ضمانات لعدم التعرض للدوريات في المرة المقبلة، سوى استقرار المنطقة وعودة المهجرين، والتزام روسيا باتفاقية سوتشي حول إدلب وحدود منطقة خفض التصعيد المتفق عليها مع تركيا من جهة، وحدوث اتفاق صلب بين تركيا وروسيا في ليبيا من جهة أخرى».

وفي هذا السياق، لا يزال أكثر من مليون نازح، لم يحسم اتفاق موسكو مصيرهم، يعيشون في ظروف بالغة المأساوية في ريفي إدلب الشمالي وحلب الشمالي والشمالي الغربي، في ظلّ انعدام الآمال بعودتهم في المدى المنظور إلى مدنهم وبلداتهم وقراهم، وخصوصاً في ريفي إدلب الشرقي والشمالي، في ظل وجود قوات النظام وميليشيات إيرانية في هذين الريفين. وكانت قوات النظام بدعم روسي قضمت في فبراير/شباط الماضي مدينتي سراقب في ريف إدلب الشرقي ومحيطها، ومعرة النعمان ومحيطها في ريف إدلب الشمالي، ما تسبب بموجات نزوح كبرى إلى الشمال السوري. كما نزح عشرات الآلاف من ريفي حلب الجنوبي والغربي للأسباب نفسها، إلى هذا الشمال الذي بات مكتظاً بأكثر من 4 ملايين مدني، في ظلّ انعدام شبه كامل لكل مقومات الحياة. ويبدو أن الجانب التركي يصر على عودة قوات النظام إلى حدود متفق عليها في محادثات مسار أستانة بين الثلاثي الضامن (روسيا، تركيا، إيران)، إلى منطقة خفض التصعيد الرابعة، والتي تشمل محافظة إدلب ومحيطها، لضمان عودة النازحين، لكن الجانب الروسي يماطل في تحقيق المطلب التركي. ويحول ذلك دون استقرار الشمال الغربي من سورية، الذي يضم مجموعات متشددة ترفض التفاهمات الروسية التركية، وفي مقدمها تنظيم «حراس الدين»، والتي تتحيّن الفرص من أجل تفجير الأوضاع في محافظة إدلب.

ومنذ توقيع اتفاق موسكو، نقل الجيش التركي الآف الجنود إلى داخل محافظة إدلب، التي تنتشر فيها نحو 60 نقطة تمركز له، إضافة إلى قاعدة كبرى في مطار بلدة تفتناز في ريف إدلب الشمالي الشرقي. ولم تنقطع تعزيزات الجيش التركي إلى الشمال الغربي من سورية، حيث دفع مساء الأربعاء الماضي عن طريق معبر كفر لوسين بالليات مدرعة وشاحنات تحمل كتلاً إسمنتية، بالإضافة إلى مجموعة من ناقلات الجند.

حاول الجانبان أكثر من 20 مرة تسيير دوريات على أم 4

لا توجد ضمانات لعدم التعرض للدوريات في المرة المقبلة

خاص

تهيئ الإمارات منطقة الساحل الغربي لليمن لتكون إحدى أكبر مناطق وجودها خارج حدودها، وذلك عبر إبعاد أي وجود للحكومة اليمنية، وتعزيز قوة وكلائها في المنطقة

الساحل الغربي لليمن

فصول من خطة الإمارات للهيمنة عليه

اسعد سليمان

يسود القلق والخوف في اليمن، ولا سيما في أوساط المؤتمر، فضلاً عن الخشية التي أبداها عدد من دول الجوار، من تداعيات ما تقوم به الإمارات والمليشيات التي أنشأتها ودرّبتها وموّلتها في الساحل الغربي والشرقي لليمن، خصوصاً في ظلّ رصد تحركات لها لفرض سيطرتها الكاملة على المنطقة، وإبعاد أيّ وجودٍ أو نفوذ للشرعية. وكشفت مصادر عسكرية خاصة في المنطقة العسكرية الرابعة، وداخل القوات الموجودة في الساحل الغربي، لـ«العربي الجديد» أن الإمارات تهيئ تلك المنطقة لتكون واحدة من أكبر مناطق وجودها خارج حدود أراضيها، وذلك على الصعد العسكرية، وحتى التدريبية. ويأتي ذلك في ظل مساعي أبوظبي المتصاعدة في سبيل إنشاء العديد من المعسكرات الجديدة والقواعد العسكرية، كما هو الأمر في جزيرة ميون وميناء المخا، وبسط سيطرتها الكاملة على الساحل الغربي الممتد من الحديدة إلى حدود مدينة عدن، ومضيق باب المندب، مع إنهاء كامل أيضاً لأي وجودٍ أو نفوذ، أكان صغيراً أم كبيراً، للشرعية في تلك المنطقة. ويضمّ الساحل الغربي مناطق تهامة والمخا وذباب وجزءاً من لحج، فيما يمتد الساحل الشرقي من شبوة مروراً بحضرموت الساحل، وصولاً إلى المهرة.

وأكدت المصادر أن أبوظبي أبعدت الشرعية عن الساحل الغربي ومناطقه وموانئه، بمساعدة من عائلة الرئيس اليمني الراحل علي عبد الله صالح، ممثلاً بنسبة الولية دعمت الإمارات تشكيلها وتمولها بشكل كامل، ويقودها العميد طارق محمد عبد الله صالح، نجل شقيق الرئيس الراحل. وأمدت الإمارات صالح بأسلحة حديثة، وبكميات كبيرة منها، تكفي لتغطية جيش دولة، وكانت قوات النظام بدعم روسي قضمت في فبراير/شباط الماضي مدينتي سراقب في ريف إدلب الشرقي ومحيطها، ومعرة النعمان ومحيطها في ريف إدلب الشمالي، ما تسبب بموجات نزوح كبرى إلى الشمال السوري. كما نزح عشرات الآلاف من ريفي حلب الجنوبي والغربي للأسباب نفسها، إلى هذا الشمال الذي بات مكتظاً بأكثر من 4 ملايين مدني، في ظلّ انعدام شبه كامل لكل مقومات الحياة. ويبدو أن الجانب التركي يصر على عودة قوات النظام إلى حدود متفق عليها في محادثات مسار أستانة بين الثلاثي الضامن (روسيا، تركيا، إيران)، إلى منطقة خفض التصعيد الرابعة، والتي تشمل محافظة إدلب ومحيطها، لضمان عودة النازحين، لكن الجانب الروسي يماطل في تحقيق المطلب التركي. ويحول ذلك دون استقرار الشمال الغربي من سورية، الذي يضم مجموعات متشددة ترفض التفاهمات الروسية التركية، وفي مقدمها تنظيم «حراس الدين»، والتي تتحيّن الفرص من أجل تفجير الأوضاع في محافظة إدلب.

ومنذ توقيع اتفاق موسكو، نقل الجيش التركي الآف الجنود إلى داخل محافظة إدلب، التي تنتشر فيها نحو 60 نقطة تمركز له، إضافة إلى قاعدة كبرى في مطار بلدة تفتناز في ريف إدلب الشمالي الشرقي. ولم تنقطع تعزيزات الجيش التركي إلى الشمال الغربي من سورية، حيث دفع مساء الأربعاء الماضي عن طريق معبر كفر لوسين بالليات مدرعة وشاحنات تحمل كتلاً إسمنتية، بالإضافة إلى مجموعة من ناقلات الجند.

مستمر الساحل الغربي، حيث يمكثون أحياناً لفترات تصل إلى لأشهر، إضافة إلى فتح مراكز تدريب لأجانب بينهم أفارقة وعرب، ولا يعرف حتى اللحظة أماكن استخدامهم والأدوار التي قد يقومون بها والمهام التي قد توكل إليهم، إذا ما كانت داخل اليمن أو خارجه.

ووفقاً لذلك، تقول المصادر إن الإمارات تسعى إلى تقليص نفوذ الشرعية رويداً رويداً، وتغيير وجه وخريطة جغرافيا الساحل وعلاقته باليمن. وبحسب المصادر، فهي نجحت كثيراً في ذلك، عبر استخدام وكلائها من اليمنيين، ممثلين في قوات طارق صالح والمجلس الانتقالي، ممن سهّلوا لها السيطرة على أغلب الجزر اليمنية، وأهمها في البحر الأحمر والعربي وخليج عدن فضلاً عن المحيط الهندي. ولا تعرف الشرعية كثيراً ما تقوم به الإمارات داخل هذه الجزر.

كما أن أحد المصادر الحكومية اليمنية الرفيعة قال بشكل مختصر، إن القلق الحكومي اليمني يشاطره أيضاً قلق من دول القرن الأفريقي، وسلطنة عمان. وقد وصل في هذا الإطار، إلى آذان المسؤولين اليمنيين أكثر من مرة، القلق داخل هذه الدول مما قد تسببه الإمارات في المستقبل في تفجير مزيد من الصراعات من شأنها أن تؤثر على الممرات البحرية الدولية، لا سيما أن الصراع بين أطراف الأزمة الخليجية، يلعب دوره في ما تقوم به أبوظبي في اليمن وسواحله وبحاره، وتغضّ الطرف عنه السعودية.

يزور مسؤولون إماراتيون باستمرار الساحل الغربي

لا تخفي دول الجوار اليمني القلق من تحركات الإمارات

وفي السياق ذاته، ذكر أحد وكلاء محافظة لحج، الذي فضّل عدم ذكر اسمه لأسباب أمنية، أن الإمارات وجدت صعوبة في السيطرة على جزءٍ من الساحل في محافظة لحج، والذي يربط بين الساحل الغربي وعدن، بسبب وجود قوات تابعة للشرعية تنتشر بشكل كبير في لحج وصولاً إلى رأس العارة المطل على مضيق باب المندب، من الناحية الشمالية الغربية وخليج عدن. ولذلك حاولت أكثر من مرة شنّ عمليات عسكرية لهذا الهدف، لكنها فشلت بسبب ما قد تسببه من تداعيات على تحركاتها في أكثر من جبهة، ونقص الإمكانيات البشرية.

ويقول الوكيل نفسه إن الإمارات لجأت الأسبوع الماضي، في محاولة لخلق صراع بين القوات التابعة للشرعية في لحج، إلى دفع قوات في المنطقة العسكرية الرابعة لمهاجمة قوات العمالقة - فصيل الشرعية في لحج، قبل أن يتدخل محافظ لحج أحمد عبدالله التركي يوم الجمعة الماضي، عبر جمع قيادة المنطقة الرابعة وقيادة العمالقة وإنهاء المشكلة سريعاً. وقدمت قيادة المنطقة الرابعة اعتذارها لقيادة العمالقة، واعدة بعدم الانجرار مجدداً إلى هذا الفخ.

وفي سقطرى في المحيط الهندي، قالت مصادر في السلطة المحلية، إن قوات موالية للإمارات اعتقلت العشرات من أنصار الشرعية من ناشطين ومسؤولين محليين وشخصيات اجتماعية وضباط وجنود، وحتى رجال أعمال، وأدخلتهم المعتقلات والسجون بأوامر مباشرة من ضباط إماراتيين وصولاً أخيراً إلى الجزيرة.

يأتي هذا فيما وجهت السلطة المحلية في محافظة شبوة صفعة جديدة لأبوظبي، بعد إعلان قيادة المحافظة إنشاء متحف خاص ووضعت فيه ثماني مدرعات عسكرية أميركية، كانت قوات الجيش الوطني قد استولت عليها، أثناء محاولة الإمارات ووكلائها الانقلاب في شبوة، في أغسطس/ آب الماضي. وكانت هذه المدرعات المسماة «كايمان»، قد سلّمتها واشنطن للإمارات لمكافحة الإرهاب، لكنها استخدمتها في محاربة الشرعية والانقلاب عليها. ونتيجة المطالبة الأميركية للإماراتيين بضرورة استعادة تلك الآليات العسكرية، حاولت أبوظبي إرسال وساطات وتقديم إغراءات، وأحياناً إصدار تهديدات لقيادة محافظة شبوة، بواسطة طيرانها المسير، لإعادة الآليات، إلا أن كل ذلك تمّ رفضه وقررت قيادة شبوة وضع المدرعات في متحف خاص، مفتوح أمام الزوار من المحافظة وخارجها، وحتى جعل زيارته تقليداً وبروتوكولاً رسمياً لضيوف المحافظة.

ووفق مقربين من السلطة المحلية ووسائل إعلام مقربة منها، فإن الهدف من وضع هذه الآليات العسكرية في متحف هو أن تكون شاهداً ودليلاً على ما قامت به الإمارات بحق أبناء شبوة في محاولة احتلال محافظتهم عبر انقلاب أغسطس، وإشعال فتيل حرب أهلية داخل المحافظة، فضلاً أن هناك هدفاً آخر من عرضها إلا وهو إحياء الذاكرة الوطنية لدى كل اليمنيين وجعل المسألة رمزاً للنضال ضد كل المساعي الخارجية لاحتلال اليمن، أيا كان شكل وهدف الدول المتورطة في ذلك.

حاولت الإمارات خلق صراع بين قوات الشرعية (صالح العبيدي/فرانس برس)

شرق غرب

استبعاد التوصل قريبا لاتفاق بريكست

أكد المفاوض البريطاني بشأن ملف بريكست ديفيد فروست، أمس الخميس بعد انتهاء جولة مفاوضات في لندن، أنه بات «من الواضح» أنه لن يكون من الممكن تحقيق هدف بلاده في التوصل إلى اتفاق مبدئي خلال شهر يوليو/تموز الحالي بشأن مرحلة ما بعد انسحاب لندن من الاتحاد الأوروبي. بدوره، أكد نظيره الأوروبي ميشال بارنييه (الصورة) كذلك أنه «من خلال رفضها الحالي الالتزام بشروط المنافسة المفتوحة والمنصفة، تجعل المملكة المتحدة التوصل إلى اتفاق تجاري في هذه المرحلة أمراً مستبعداً».

(فرانس برس)

بلغاريا: تعديل وزاري لإرضاء المتظاهرين

أجرى رئيس الحكومة البلغارية بويكو بوريسوف تعديلات وزارية أمس الخميس، طاولت عدداً من الوزراء الذين يتولون حقائب رئيسية، لكنه قال إنه سيبقى على رأس الحكومة على الرغم من التظاهرات خلال الأسبوعين الماضيين المطالبة باستقالته والمنددة بالفساد. وقال بوريسوف عقب اجتماع للائتلاف الحكومي «قبلنا ثلاث استقالات» لوزراء المال والاقتصاد والداخلية. وأضاف بأنه سيستبدل أيضاً وزير السياحة.

(فرانس برس)

كوريا الشمالية الأسوأ في مجال الأمان النووي

حذر تقرير نشرته منظمة «مبادرة التهديد النووي» غير الحكومية ومقرها واشنطن، من أن كوريا الشمالية هي الأسوأ في مجال الأمان النووي والسيطرة على المنشآت النووية. وأجرت المنظمة في تقريرها تقييماً شمل 22 دولة لديها أكثر من كيلوغرام واحد من المواد المستخدمة في صناعة الأسلحة النووية. وخلال التقييم احتلت كوريا الشمالية المرتبة الأخيرة على قائمة هذه الدول من حيث سوء التدابير الأمنية المتخذة لحماية المنشآت النووية.

(الأناضول)

أميركا تدين مقتل مدنيين بغارة الجيش الأفغاني

دانت الولايات المتحدة سقوط قتلى بين المدنيين بغارة جوية للجيش الأفغاني في إقليم هرات غرب أفغانستان أول من أمس الأربعاء. ودعا المبعوث الأميركي إلى أفغانستان زلماي خليل زاد (الصورة)، في تغريدات على تويتر، طرفي الحرب الأفغانية إلى وقف التصعيد وخوض الحوار، مؤكداً أن «ارتفاع أعداد القبور لن يأتي بالحوار». في الأثناء، قتل 7 حرّاس أمن وأصيب 9 آخرون بجروح، أمس الخميس، في ولاية لوغار الأفغانية، خلال اشتباكات مع عناصر من حركة «طالبان».

(العربي الجديد، الأناضول)

أوكرانيا تعلن عن هدنة مع الانفصاليين

أعلنت أوكرانيا أمس الخميس، عن التوصل إلى اتفاق هدنة مع الانفصاليين الموالين لروسيا شرق البلاد، اعتباراً من 27 يوليو/ تموز الحالي. وبحسب بيان صادر عن مكتب الرئاسة الأوكرانية، فقد اتفق الطرفان على وقف الصراع المسلح بموجب اتفاق مينسك، بعد اجتماع مجموعة الاتصال الثلاثية لحل أزمة أوكرانيا.

(الأناضول)

تقرير

لودريان للمسؤولين اللبنانيين: ساعدونا لكي نساعدكم

حدد وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان سكة الحل المطلوبة دولياً من لبنان للخروج من أزمته، من دون وعود بدعم مالي فرنسي

بيروت ـ رينا الجقال

«ساعدونا لكي نساعدكم»، بهذه العبارة لخّص وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، أمس الخميس، شعار زيارته التي يقوم بها إلى لبنان، الذي وصله مساء الأربعاء. هذه الزيارة التي تستمر يومين، وهي الأولى التي يجريها مسؤول أجنبي رفيع إلى بيروت منذ أشهر، لم تحمل، أمس، خلال جولة الوزير على الرؤساء اللبنانيين الثلاثة، أي وعود فرنسية بدعم ملموس للبنان، قبل تنفيذ ما يتوجب عليه من إصلاحات كانت شرطاً أساسياً منذ مؤتمر «سيدر» الذي عقد في باريس قبل عامين. وانتقد الوزير عدم تحقيق أي من هذه الإصلاحات منذ انتفاضة اللبنانيين ضد الفساد، الخريف الماضي، مشدداً على قطاع الكهرباء، فيما أكد على ضرورة المضي في مفاوضات صندوق النقد الدولي التي رأى أنه «لا بديل عنها».

وخلال مؤتمره الصحافي الذي عقده في مقر وزارة الخارجية اللبنانية، حذّر الوزير الفرنسي من فقدان لبنان «مبدأ التسامح» الذي اشتهر به، واصفاً أزمته بالخطيرة، من دون التطرق مباشرة إلى دعوة البطريركية المارونية في لبنان إلى «الحياد» السياسي في ما خصّ أزمات الإقليم. وكان لودريان قد أكد خلال إعلان عزمه على التوجه إلى لبنان، مطلع شهر يوليو/ تموز الحالي، أمام مجلس الشيوخ الفرنسي، أنه سيكون حازماً في رسالته التي سيوجهها إلى المسؤولين اللبنانيين حيّ يلتقيهم.

والتقى وزير الخارجية الفرنسي، أمس، رئيس الجمهورية ميشال عون، ورئيس الحكومة حسان دياب، ورئيس البرلمان نبيه بري، حيث أكد لهم وقوف بلاده إلى جانب لبنان، شرط ملاقاة الدولة اللبنانية للدعم الفرنسي والدولي، من خلال إصلاحات بنيوية تساهم في وقف الهدر والفساد. من جهته، عرض عون أمام ضيفه الظروف الصعبة التي يمر بها لبنان، كما تداعيات الحرب السورية على اقتصاده، وكذلك الخطوات التي قال إنها تحققت في مجال مكافحة الفساد، ومنها إقرار التدقيق الجنائي والحسابي الذي قال إنه أظهر خللاً في مالية الدولة، متحدثاً عن عراقيل تواجه مكافحة الفساد، مع وجود متورطين كثر فيه يمارسون ضغوطاً عديدة لوقفها. من جهته، طلب رئيس الحكومة اللبنانية خلال لقائه لودريان، دعم فرنسا للبلاد في ظل الظروف الصعبة التي تمرّ بها، متحدثاً عن «إنجازات» في مجال الإصلاح رغم العقبات»، وطالباً دعماً فرنسياً في ملف الكهرباء.

وإثر لقائه نظيره اللبناني ناصيف حتّي في وزارة الخارجية، حذّر لودريان من حجم الأزمة الاقتصادية والمالية التي يعاني منها لبنان، والتي وصفها بـ«الكبيرة والخطيرة جداً»، معتبراً أنها «تحمل عواقب دراماتيكية على اللبنانيين الذين يزدادون فقراً يوماً بعد يوم». وقال إن وجوده في بيروت ما هو إلا تأكيد على إصرار بلاده على الوقوف إلى جانب الشعب اللبناني في أوقاته العصيبة، مذكراً بانتفاضة اللبنانيين المستمرة منذ 17 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، من دون أن تلقى آذاناً صاغية من السلطات. ووضع لودريان خطوطاً عريضة للحل الذي تراه بلاده للبنان، معتبراً أنه «يجب إعادة إطلاق المفاوضات مع صندوق النقد الدولي الذي لا حلّ بديلاً عنه»، ما يوجب، بحسب قوله، «القيام بالإصلاحات المطلوبة». وشدد على «وجوب إصلاح قطاع الكهرباء»، واصفاً ما تم القيام به حتى الآن في هذا المجال بـ«غير المشجع». كما طالب بـ«مكافحة الفساد والتهريب وتعزيز الشفافية واستقلالية القضاء». وقال «نكرر قولنا للمسؤولين اللبنانيين: ساعدونا لنساعدكم، وهذا هو شعار زيارتي إلى لبنان».

لودريان: لا بديل عن مواصلة التفاوض مع صندوق النقد

أما بالنسبة إلى المساعدات الإنسانية، فأشار الوزير الفرنسي إلى أنها ستصل إلى 50 مليون يورو، متحدثاً أيضاً عن دعم البنى الصحية، رابطاً إياها بضرورة إيجاد شبكات الحماية والخدمات الاجتماعي «الغائبة» حتى اليوم. كما تحدث عن خطة بلاده لمساعدة المدارس الفرنسية واللبنانية في لبنان لمواجهة الأزمة.

من جهته، قال حتّي إن الحوار تركز على «ضرورة المضي في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي»، مشيراً إلى «ضرورة بناء شبكة أمان لتنفيذ مشاريع مؤتمر سيدر» (انعقد في 6 إبريل/ نيسان 2018 في باريس ووقف السير به نتيجة غياب الإصلاحات). وكان لودريان قد أكد أمام عون أن مفاعيل «سيدر» لا تزال قائمة.

وحول الزيارة، شدد مصدرٌ فرنسي مطلع، في حديث لـ«العربي الجديد»، على أن فرنسا لا تحمل معها أي خطة لمساعدة لبنان مالياً في الوقت الراهن، وأن أي خطوة من هذا النوع لن تتم قبل التزام الحكومة اللبنانية بالإصلاحات المطلوبة، مؤكداً أن الدعم الفرنسي سيقتصر حالياً على القطاعين التربوي والثقافي.

شدد لودريان على أهمية الإصلاحات في لبنان (حسين بيطون)

رصد

العملية التركية شمالي العراق تنهك «الكردستاني»

انتقلت القوات التركية، بعد سيطرتها على قمم جبال عراقية حدودية ذات أهمية استراتيجية كبيرة، إلى تطبيق مرحلة جديدة من الهجوم

بغداد ـ زيد سالم

تتواصل العملية العسكرية التركية في الشمال العراقي، ضمن محافظات دهوك وأربيل في إقليم كردستان العراق، من خلال العمليات البرية والضربات الجوية التي ينفذها سلاح الجو التركي، على عمق يصل إلى 70 كيلومتراً داخل الأراضي العراقية، مسجلة رقماً قياسياً من حيث عُمر الهجوم الذي يقترب من يومه الأربعين، ويستهدف تدمير البنى التحتية لحزب «العمال الكردستاني»، الذي يتخذ من العراق مقراً له ومنطلقاً لتنفيذ هجمات داخل تركيا.

وليس واضحاً حتى الآن ما إذا كانت القوات التركية الخاصة ستنسحب من المواقع المهمة التي سيطرت عليها في الأيام الماضية داخل العراق، بعد تراجع مسلحي «العمال الكردستاني» واضطرارهم للتحصن في مواقع جديدة داخل منطقة قنديل وبرادوست الحدوديتين ضمن المثلث العراقي مع إيران وتركيا. وأكد شهود عيان ومسؤولون محليون في دهوك، لـ«العربي الجديد»، تراجع مسلحي حزب «العمال الكردستاني» من 23 منطقة كانوا ينشطون فيها، في مقابل سيطرة القوات التركية، التي أقامت ثكنات جديدة فيها، ضمن مناطق حفتانين، وباطوفا، وزاخو، وسيدكان وسوران، فضلاً عن قمم جبال عراقية حدودية ذات أهمية استراتيجية كبيرة مثل شاقولي ومتين.

وقال مسؤول في ديوان محافظة دهوك، لـ«العربي الجديد»، تحدث عبر الهاتف وطلب عدم ذكر اسمه، إن الصورة الآن على الخارطة توحي بأن القوات التركية خططت منذ البداية إلى إبعاد مسلحي «الكردستاني» عن الحدود مسافة لا تقل عن 30 كيلومتراً، لكن مصير عشرات القرى الحدودية ما زال مجهولاً، وهناك تساؤلات عما إذا كان السكان سيعودون إليها، وهل ستسلم تركيا المناطق التي طردت منها مسلحي «الكردستاني» لبغداد والجيش العراقي أو البشمركة، أم ستبقى فيها؟ هذا الأمر يحتاج إلى وقت لفهمه. وأكد أن مهمة إقليم كردستان في الوقت الحالي هي منع تمدد الاشتباكات أو انتقال مسلحي «العمال الكردستاني» إلى مناطق أخرى بالإقليم، و«يبدو عمل البشمركة جيداً في هذا المجال»، موضحاً أن «لديهم أوامر باستخدام القوة اللازمة لمنع أي محاولة لعسكرة مناطق جديدة بالإقليم من قبل مسلحي الحزب». في هذه الأثناء، علمت «العربي الجديد» أن ثلاثة أعضاء بارزين في الحزب الديمقراطي الكردستاني، أحدهم يدعى رستم جودي، قتلوا، خلال اليومين الماضيين، في اشتباكات مع الجيش التركي ضمن منطقة حفتانين شمالي أربيل، بالتزامن مع قصف جوي طاول مخازن عتاد وأسلحة للحزب في جبال قنديل والزاب وأطراف العمادية، فيما قام عناصر «الكردستاني» على أثرها باعتقال عدد من السكان المحليين بتهمة التخابر مع القوات التركية.

من جانبه قال شوان عقراوي، عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني والحاكم في إقليم كردستان العراق، لـ«العربي الجديد»، إنه «لا شيء يوحي بإمكانية توقف العمليات التركية بالوقت الحالي، خصوصاً في ظل تحقيق تقدم على الأرض». وأضاف أن «استدعاء السفير التركي لدى العراق فاتح يلدز، وتسليمه مذكرة إدانة، أو إصدار الحكومة بيانات لم تعد ردودا مُقنعة لأحد. وبالنسبة لإقليم كردستان فإن هذا الموضوع أكبر من قدرته، ودستورياً بغداد هي من يجب أن تتعامل معه». ولفت إلى أن «العملية التركية أخذت بالأيام الأخيرة طابعاً استخبارياً، بمعنى أنهم يستهدفون بعمليات جوية ناقلات مصالح لحزب العمال الكردستاني، ويوقعون خسائر، دون الحاجة إلى الزج بقوات برية ضمن عمليات تمشيط وبحث قائمة على الصدفة».

تراجع مسلحو «الكردستاني» من 23 منطقة كانوا ينشطون فيها

في هذه الأثناء، أفادت وسائل إعلام كردية عراقية بأن عناصر حزب «العمال الكردستاني» حاولوا، الثلاثاء الماضي، اختطاف وتهريب 4 فتيات قاصرات من مخيم «دوميز» في محافظة دهوك، إلا أن المحاولة باءت بالفشل. وبحسب المعلومات التي نشرها موقع إخباري كردي، مقرب من جهاز الأمن الخاص في الإقليم (الأسايش)، فإنه «بعد خروج القاصرات الأربع من منازلهن في المخيم، بدأت عائلة إحدى الفتيات، وتدعى آفين ياسر حمو، البالغة من العمر 14 سنة، بالبحث عنها، حيث تم العثور عليها برفقة 3 فتيات أخريات تم استدراجهن من قبل مسلحي الحزب».

وسبق أن سجلت عمليات اختطاف لمراهقين من قبل مسلحي الحزب بتم إخضاعهم للتدريب وزجهم بالقتال. وقال قائم مقام قضاء سنجار التابع لمحافظة نينوى محما خليل، لـ«العربي الجديد»، إن «حزب العمال الكردستاني يمتهن منذ زمن اختطاف صغار السن من أجل تدريبهم وإلحاقهم ضمن صفوف القوات القتالية نظراً للنقص الحاصل لديهم بالعدد والعدة».

أعادت أحزاب المعارضة في البرلمان المغربي إحياء مطلب تقليص دور وزارة الداخلية في الإشراف على الانتخابات، إلا أن تحقيقه يواجه صعوبة، إذ لا يمكن تنفيذ تغيير هيكلي في المنظومة في ظرف سنة على الانتخابات

هل يتقلص نفوذ وزارة الداخلية؟

الإشراف على الانتخابات المغربية

الرباط ـ **عادل نجدي**

عاد ملف الإشراف على الانتخابات إلى واجهة النقاش السياسي في المغرب، بعد أن دعت أحزاب المعارضة البرلمانية إلى تقليص دور وزارة الداخلية في تدبير الاستحقاقات الانتخابية، وتشكيل لجنة وطنية، يترأسها قاضٍ، للإشراف عليها.

وبدا لافتاً، قبل أيام من استئناف الجولة الثالثة من المشاورات السياسية بين وزارة الداخلية والأحزاب المغربية، تحضيراً للانتخابات المنتظر تنظيمها في 2021، دعوة أحزاب «الاستقلال» و«الأصالة والمعاصرة» و«التقدم والاشتراكية»، في ندوة صحافية نظمتها أول أمس الأربعاء، إلى تشكيل لجنة وطنية للانتخابات يترأسها قاضٍ، تكون مكلفة بالتنسيق والتتبع ومواكبة الانتخابات، وذات طابع مختلط، إذ تتكون بالإضافة إلى ممثلي الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية الممثلة في البرلمان، من ممثلين عن الحكومة والسلطة القضائية، وتكون بمثابة آلية للتشاور والإعداد والتتبع، على أن تتكلف الحكومة بالتدبير الإداري للانتخابات.

وفي الوقت الذي اعتبر فيه الأمين العام لحزب «التقدم والاشتراكية»، نبيل بنعبد الله، خلال الندوة الصحافية التي خصصت لعرض مشروع مذكرة أحزاب المعارضة في شأن الإصلاحات السياسية والانتخابية، أن «تشكيل لجنة وطنية للانتخابات يترأسها قاضٍ مطلب قائم من أجل ضمان مصداقية العملية الانتخابية ومحاربة الفساد»، يثار أكثر من سؤال حول إمكانية تحقق هذا المطلب، بعد نحو 60 سنة من تحكم الوزارة في كل أشواط الإعداد للمسلسل الانتخابي، بدءاً من اللوائح والتقطيع وتشكيل المكاتب، وصولاً إلى عمليات الفرز وإعلان النتائج، بل أيضاً من خلال ما دأبت على تسميته بيانات أحزاب اليسار صنع الخريطة السياسية.

وفي حقيقة الأمر، فإن مطلب المعارضة البرلمانية الحالية ليس بالأمر الجديد، إذ كانت قد طالبت به من قبل أحزاب الحركة الوطنية، خلال سبعينيات القرن الماضي، وأيضاً الكتلة الديمقراطية في العام 1992، في مذكرتها الشهيرة حول الإصلاح السياسي والدستوري، التي أكدت على ضرورة إنشاء هيئة مستقلة، للإشراف على الانتخابات، تتمتع بالاستقلالية التامة عن أجهزة الدولة، لضمان نزاهة الانتخابات واحترام الإرادة الشعبية للناخبين.

كما عاد المطلب إلى الواجهة قبل تشريعيات 2016، حين طالب كل من حزبي «الاستقلال» و«الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» بلجنة مستقلة للانتخابات، قبل أن يتم إعادته إلى ساحة النقاش السياسي، قبيل انطلاق الجولة الأولى من المشاورات بين رئيس الحكومة سعد الدين العثماني وقيادات الأحزاب في بداية مارس /آذار الماضي، حين اعتبر حزب «الاستقلال» أن من بين المطالب الراهنة في المشهد السياسي المغربي قبيل استحقاقات 2021، تلك المتعلقة بإشراف هيئة مستقلة على الانتخابات، باعتبارها تشكل الوسيلة الوحيدة للقطع مع ماضي التزوير والتدخل الذي عاشته المحطات الانتخابية السابقة.

كما جدد ممثلو فيدرالية اليسار الديمقراطي، خلال جولة المشاورات السياسية، مطلبهم بتشكيل لجنة وطنية مستقلة للإشراف على الانتخابات، وإنهاء

تتحكم الداخلية منذ 60 سنة بالإعداد للانتخابات (جلال مرشدي/الأناضول)

الحضور القوي للداخلية يُصعب الاستجابة لمطالب المعارضة

إشراف وزارة الداخلية على تلك العمليات، من أجل إعطاء المزيد من الشفافية والمصداقية للمسلسل الانتخابي، والقطع مع كل ما من شأنه أن يشوب الانتخابات من تلاعبات أو تزوير، وينهي ما ظلت الأحزاب تشتكي منه في الانتخابات السابقة، من حياد سلبي للإدارة، أمام الاستغلال الفاحش للمال في الانتخابات، وشراء الضمائر، وإفساد الانتخابات.

ولئن كانت بعض الأحزاب تدعو إلى إبعاد وزارة الداخلية عن إدارة الانتخابات المقبلة، فإن الثابت أن الحضور القوي للوزارة في المنظومة الانتخابية يُصعب أمر الاستجابة لمطالبها بإشراف لجنة مستقلة على الانتخابات المرتقبة سنة 2021. كما أن التغيير في المسار الانتخابي من حيث الإشراف، يصطدم بصعوبة تتجسد في ضيق الوقت، إذ إن الأمر يتطلب تغييراً هيكلياً لمنظومة قانونية تعطي الهيمنة لوزارة الداخلية، وهو ما لا يمكن تحققه في ظرف سنة على موعد الانتخابات.

وبحسب الباحثة في العلوم السياسية شريفة لمويز، فإن طرح مطلب هيئة وطنية للإشراف على الانتخابات، للنقاش اليوم، يوضح، بالنظر إلى الزمن الفاصل عن تنظيمها، عدم جدية المطالبين به، مشيرة، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أنه «يصعب، من الناحية العملية، تحقق ذلك، إذ يعتبر من سابع المستحيلات تكوين هيئة تستطيع، في الوقت الحالي، الإعداد والإشراف على الانتخابات بكل مراحلها، بدءا من التسجيل في اللوائح الانتخابية، مروراً بمراجعة الترسانة القانونية المتعلقة بالتقطيع والدوائر، ووصولاً إلى إعلان النتائج».

وترى لمويز أنه «بالنظر إلى المدة الزمنية القصيرة التي تفصلنا عن الانتخابات القادمة، وما يتطلبه ذلك من ضرورة تغيير الترسانة القانونية، فإن إعادة طرح مطلب لجنة مستقلة للإشراف على الانتخابات يُراد به إحراج الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية». وتضيف «من المؤسف أن مقترحات المعارضة لم تأت بجديد، إذ تكرر نفس المطالب التي سبق أن تقدمت بها. مطلب إشراف هيئة مستقلة على الانتخابات قديم، وكان مطروحاً قبل التناوب التوافقي لأحزاب المعارضة، وكان حينها له وجاهته، على اعتبار المناخ السياسي السائد آنذاك، قبل حصول توافق بين أحزاب الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية. لكن، اليوم، في ظل أجواء الثقة، وبعد قيادة الاتحاد الاشتراكي والاستقلال لحكومتين، وعدم دفعهما في اتجاه تشكيل هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات، يظهر أن الغاية من المطلب هي رفع الصوت أكثر من الدفع لتشكيل الهيئة».

ويرى أستاذ العلوم السياسية محمد شقير في تصريحات لـ«العربي الجديد» أن «اقتراح لجنة وطنية للإشراف على الانتخابات المقبلة يعيد إلى الأذهان اقتراحات بعض الأحزاب في عهد الملك الراحل الحسن الثاني، الذي كان يتم فيه تزوير الانتخابات وتحديد حصص المقاعد لكل حزب، ويطرح أكثر من علامة استفهام حول الأسباب التي دفعت تلك الأحزاب إلى إعادة اقتراحها بعدما تم القطع في عهد الملك محمد السادس مع تلك الممارسات».

رسائل سياسية

يتساءل أستاذ العلوم السياسية محمد شقير ما إذا كان اقتراح لجنة وطنية للإشراف على الانتخابات يعود إلى مزايدات سياسية ورغبة في التميز، أم ان الامر يرجع إلى تأثير قيادة حزب التقدم والاشتراكية، أم يمكن أن يكون الأمر محاولة من تلك الاحزاب لسحب البساط من وزارة الداخلية المتحكمة في الملف الانتخابي. ويلفت إلى انه يمكن التكهن بأن هذا المطلب يدخل ضمن رسائل سياسية، عنوانها البارز هو التموضع الانتخابي.

متابعة

الصين ترفض «الافتراءات» الأميركية

كررت الصين، أمس، رفض الاتهامات الأميركية الموجهة إليها بما يتعلق بإغلاق قنصليتها في هيوستن، والتي قد تتبعها خطوات أخرى مشابهة

ردّت الصين، أمس الخميس، مجدداً، على قرار الولايات المتحدة إغلاق قنصليتها في مدينة هيوستن، والذي صدر أول من أمس الأربعاء، نافية البيان الرسمي الذي أصدرته الإدارة الأميركية كمبرر لأمر الإغلاق، والذي يتهم موظفين في القنصلية بدعم التجسس الاقتصادي، ومحاولة سرقة أبحاث علمية.

ووصفت بكين الاتهامات الأميركية بـ«الافتراءات»، وذلك فيما يتصاعد التوتر بين البلدين، على خلفية قضايا عدة، أبرزها التصعيد في ملف فيروس كورونا، والذي يسعى من خلاله الرئيس دونالد ترامب إلى تسعير الخطاب ضد الصين، منشأ الفيروس، ومعاقبتها، في وقت تراجعت فيه شعبيته في الولايات المتحدة، كأحد تداعيات الوباء.

ورداً على الاتهامات الأميركية الجديدة بشأن أنشطة قنصلية هيوستن في ولاية تكساس، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، وانغ ون بين، أمس الخميس، إن مزاعم الولايات المتحدة بأن هذه القنصلية تسرق الملكية الفكرية «افتراء خبيث»، معتبراً أن أمر الإغلاق «ينتهك القانون الدولي، والأعراف الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، ويقوض بشكل خطير العلاقات الصينية الأميركية». وأضاف المتحدث الصيني أن «هذا يحطم جسر الصداقة بين الشعبين».

ورداً على سؤال بشأن تقارير تحدثت عن أن باحثاً صينياً متهماً بالاحتيال بخصوص تأشيرة دخول وإخفاء علاقات بالجيش، يتحصن في القنصلية الصينية في سان فرانسيسكو، قال وانغ إن بلاده «حثت واشنطن على التوقف عن استخدام أي ذريعة لمضايقة أو ملاحقة الباحثين الصينيين في الولايات المتحدة».

وكانت الولايات المتحدة أعلنت أول من أمس، أنها أمهلت الصين 72 ساعة لإغلاق القنصلية «لحماية الملكية الفكرية الأميركية والمعلومات الخاصة للأميركيين»، ما يفترض إغلاق القنصلية اليوم الجمعة. وذكرت «نيويورك تايمز»، أنه تمّ رصد حرق في باحة القنصلية بعد صدور القرار، ما أثار انتباه الشرطة ورجال الإطفاء. وأصدرت وزارة الخارجية الأميركية، بياناً، قالت فيه إن عملاء صينيين حاولوا سرقة بيانات من مرافق في تكساس، بما في ذلك من مركز السرطان في جامعة تكساس «إم دي أندرسون» في هيوستن. وقال ديفيد ستيلويل، المسؤول عن منطقة شرق آسيا والهادئ في وزارة الخارجية الأميركية، إن قنصلية هيوستن لديها «تاريخ من التورط في سلوكيات تخريبية»، وكانت مركز سرقة الأبحاث في الولايات المتحدة. ولفت إلى أن محاولات التعدي على الملكية الفكرية الأميركية من جانب القنصلية تزايدت خلال الأشهر الستة الأخيرة، وقد تكون مرتبطة بفيروس كورونا. ولم يستبعد ترامب أول من أمس إغلاق بعثات دبلوماسية صينية أخرى.

من جهتها، توعدت بكين بالرد، لكن المتحدث الصيني لم يذكر تفاصيل حول طبيعة ذلك.

في هذه الأثناء، واصل وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو دعواته لعدد من دول العالم إلى ما يشبه «مقاطعة» الصين، لاسيما تجارياً. وفي هذا الإطار، دعا بومبيو أول من أمس الهند الى تقليص اعتمادها على البضائع الصينية. وقال خلال قمة الأعمال الهندية الأميركية الافتراضية، إن نيودلهي هي شريك طبيعي لواشنطن باعتبارها «واحدة من الدول القليلة الموثوقة التي يتوافق تفكيرها» مع بلاده، معتبراً أن لدى الهند «فرصة لاجتذاب سلاسل الإمداد العالمية بعيداً عن الصين، وتقليل اعتمادها على الشركات الصينية في مجالات مثل الاتصالات والإمدادات الطبية وغيرها».

وأشار بومبيو الى أن «الهند هي في هذا الموقف لأنها اكتسبت ثقة العديد من الدول حول العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة». وتعليقاً على الاشتباكات الحدودية بين القوات الهندية والصينية والذي اندلع في 15 يونيو/حزيران الماضي، وأدى الى مقتل 20 جنديا هنديا إضافة الى عدد غير معروف من الإصابات الصينية، قال بومبيو إن القوات الصينية بدأت بها، معتبراً إياها مثالاً آخر على «السلوك غير المقبول» للحزب الشيوعي الصيني الحاكم. وأشاد بالهند لحظرها 59 تطبيقاً صينياً للهواتف المحمولة، بما في ذلك «تيك توك»، قائلاً إن ذلك «يمثل مخاطر أمنية كبيرة على الشعب الهندي».

(رويترز، فرانس برس، أسوشييتد برس)

- انتهت المرحلة الأساسية من أزمة سد النهضة بانتصار حاسم لإثيوبيا التي استطاعت استكمال بناء السد والانتهاء من الملء التجريبي للخزان بقرارات منفردة تماماً من دون أي التزام عليها سوى الاستمرار في التفاوض! من الواضح أن التوصل إلى اتفاق ملزم لتشغيل وإدارة السد أصبح مرهوناً بإرادتها المنفردة.

- دخول السيسي إلى أرض ليبيا لن يستنزف جيشه فقط، بل سيستنزف معه خزائن السعودية والإمارات.

- فضيحة للمتحدث العسكري للجيش المصري إلي كذب بالأمس وقال إن الهجوم في سيناء أدى إلى مقتل 2 وإصابة 4 من قوات الجيش، يعني الإجمالي 6 عسكريين. هناك أسماء وصور لـ7 عسكريين قتلوا في الهجوم يعني أكثر من إجمالي المصابين والقتلى إلذين تم الإعلان عنهم.

- تقييم سوداوي لغوتيريس حول وضع الدول العربية بعد كورونا. مما قاله: توقعات الاقتصاد هي الأدنى خلال 50 عاماً. يُتوقع أن ينكمش بأكثر من 5 في المائة، وقد يتجاوز 10 في المائة في بعض الدول. وسيعيش ربع السكان العرب في فقر وسط منطقة مليئة بالتوترات وعدم المساواة». الإصلاح السياسي ضرورة لمواجهة العاصفة.

- أعضاء في الكونغرس الأميركي يرشحون #لجين_الهذلول لجائزة نوبل. تستحق الحرية وجديرة بجائزة نوبل.

- الرئيس اليمني المقيم في أحد قصور الرياض منذ 6 سنوات يستقبل محافظ محافظة المهرة الحدودية مع سلطنة عمان والتي تشهد توتراً غير مسبوق بين قبائل المحافظة المؤيدة للشرعية والمجلس الانتقالي المدعوم من السعودية والإمارات. هادي في وضع صعب جداً، فسقوط المهرة يعني سقوط الشرعية!

- مدى استهتار السلطة بالشعب في لبنان يكاد لا يصدّق! منذ شهر إبريل/نيسان الماضي اقترح البنك الدولي على الحكومة اللبنانية استعمال القرض المخصص إلى #سد_بسري بشكل أفضل في سد الحاجات الطارئة للشعب اللبناني؛ واليوم يكرر الاقتراح، بينما بعض نواب الأمة يستشرون في الإبقاء على المشروع رغماً عن الجميع!